



بقلم الدكتور

عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم

قسم الدراسات الإسلامية والعربية

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - الظهران

مقدمة

الحمد لله باريء النّسم، ومفيض النّعم، وموجد الكائنات من العدم، أَحْمَدْهُ عَلَى جزيل آلاه، وأشكره على سوابع نعمائه، تفضّل على الإنسان باللسان، وميزه عن سائر الحيوان بالي بيان، والصلة والسلام على سيد المرسلين مُحَمَّد، أشرف من ألقته قدم، وعلى آله وصحبه الهادين مصابيح الظلّم.

وبعد، فإن العلم كنز لا يفني، ومعنى فيه من الخيرات كل معنى، والعربيّة مفتاح أبوابه، والأداة الموصلة إلى استخراج لبابه، تخيّرها الله لإِنْزَال كتابه، وأنطق بها من أرسله بسداد القول وصوابه، فالحاجة إليها شديدة، والآراء في تعلّمها سديدة، فهي ترجمان القرآن، ووسيلة في الإيضاح والبيان.

ولقد قيّض الله هذه اللغة الخالدة علماء أجياله، صانوا كرامتها وحفظوا ودّها، وأفناوا في سبيل إرساء قواعدها ورصد ظواهرها أعز ما يمكنون من طarf وتلید.

فصنفت الكتب، ووضعت الشروح، ونظمت الأراجيز، فغنى التراث، وازدهرت المعرفة. وكان من بين هؤلاء الأعلام الذين كان لهم أثر حميد، في القرن الثامن الهجري أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي المتوفى سنة (٧٧٩هـ)، الذي ترك لنا آثاراً نفيسة، تدل على رسوخ قدمه، وعلو كعبه في علوم العربية بعامة، والنحو بخاصة. وسوف نعرض بعض ما وصلنا من آثاره، ومذهبه و اختياراته النحوية، من خلال ما وقفنا عليه من شرحه العظيم على ألفية ابن معطى، رحمه الله، وأثره في الخالفين بعده.

أبو جعفر الرعيني^(١)

هو شهاب الدين، أبو جعفر، أحمد بن يوسف بن مالك بن إسماعيل بن أحمد

(١) أنظر ترجمته في:

١- «الواقي بالوفيات للصفدي» (٨/٣٠٥)، و«الذيل على العبر للولي العراقي» (٤٧٣/٢)، و«غاية النهاية في طبقات القراء لابن المجزري» (١٥١/١)، و«الدر المتخب لابن خطيب الناصري» (١٢٨/١) (مخطوط)، و«السلوك للمقرizi» / «القسم الثالث» (٣٢٥/١)، و«درر العقود للمقرizi» أيضاً (٢٣٤/٢)، والإعلام ب تاريخ الإسلام لابن قاضي شهبة» (٢٤٨/١) (مخطوط)، والدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني» (٣٦١/١)، و«إنباء الغمر بأبناء العمر» له أيضاً (٢٤٤/١)، «والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي» (١٨٩/١١)، و«المنهل الصافي» له أيضاً (٢٧٠/٢)، و«الدليل الشافي» له أيضاً (٩٨/١)، و«كنوز الذهب في تاريخ حلب لأبي ذر» (١٦٨) (مخطوط)، و«التحفة اللطيفة للسخاوي» (٢٧٤/١)، و«الذيل التام على دول الإسلام» له أيضاً (٣٠٢)، و«بغية الوعاة للسيوطى» (٤٠٣/١)، و«بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس» (القسم الأول) (٢٢٢/٢)، و«افتتاح السعادة لطاش كبرى زادة» (١٨١/١)، و«درة الرجال لابن القاضي المكتناسي» (٦٢/١)، و«فتح الطيب للمقرizi» (٦٧٥/٢)، (٧/٧)، و«كشف الظنون لحاجي خليفة» (٢٣٤/١)، (٦٨٨)، و«شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي» (٤٤٩/٨)، و«إيضاح المكون للبغدادي» (١١١/١)، و«هدية العارفين» له أيضاً (١١٤/١)، و«إعلام النساء بتاريخ حلب الشهباء للطباطخ الحلبي» (٧٣/٥)، و«الأعلام للزركلى» (٢٧٤/١)، و«معجم المؤلفين لكتحالة» (٢١٣/٢)، و«تاريخ الأدب العربي للدكتور عمر فروخ» (٦/٥٢٨).

كما أن للريعيني أخباراً في المراجع المذكورة آنفاً في أثناء ترجمة رفيقه محمد بن أحمد بن جابر المواري، وكذلك وردت له أخباراً في مراجع أخرى، اكتفيت عنها بما أسلفت.

الرعيني الغرناطي الأندلسي الإلبيري الحلبي المالكي البيري.

فالرعيني نسبة إلى (رعين) قبيلة باليمن، تنسب إلى (ذى رعين) من ملوك اليمن وأذواهها^(١).

والإلبيري نسبة إلى (إلبيرة) بقطع الهمزة، منطقة كبيرة من بلاد الأندلس، من مدنها قسطنطيلية وغرناطة، وبينها وبين غرناطة ستة أميال، وإليها ينسب كثير من أهل العلم، وبساحلها كان نزول عبدالرحمن الداخل حين عبوره إلى الأندلس^(٢).

والبيري نسبة إلى (البيرة) قرية من قرى حلب على شاطئ الفرات^(٣).

مولده:

أما عن مولد الرعيني، فأكثر المصادر لم ت تعرض له، إلا أن بعضهم أشار إلى أنه كان في حدود السبعمائة^(٤)، وقال الصفدي^(٥): «وسائله [أي الرعيني] عن مولده فقال: سنة ثمان أو تسع وسبعمائة».

أما عن مكان ولادته، فقد نقل السخاوي عن ابن فردون، أنها كانت في مدينة غرناطة^(٦).

نشأته ورحلاته العلمية:

نشأ أبو جعفر في غرناطة، وبها بدأ تعلمه على يد أشياخها، كالقيجاطي

(١) انظر «اللباب في تهذيب الأنساب» (٦/١٣٩).

(٢) «معجم البلدان» (١/٢٤٤)، و«الروض المعطار» (٢٨).

(٣) «مراصد الاطلاع» (١/٢٤٠)، و«التاج» (بير).

(٤) « الدر المتخب » (١/١٢٨)، و«المنهل الصافي» (٢/٢٧٠).

(٥) «الوافي بالوفيات» (٨/٣٠٥)، وانظر: «التحفة اللطيفة» (٣/٤٨٣).

(٦) «التحفة اللطيفة» (٣/٤٨٣).

والبيسوي^(١)، وفي هذا الميدان التقى برفيقه ابن جابر الهمواري (ت ٧٨٠هـ)، فتعاهدا على الصحبة، ولزم كل منهما صاحبه، لا يفارقها إلا في خاصة أمره، وقد كان صحبتهم هذه شأن كبير في حياتهما، حتى إنهما أصبحا يعرفان بالأعمى والبصير، أو بالأعميين، ويصور ابن فرخون لنا هذه الصحبة فيقول^(٢):

«أخوة هذين الشيفين واتفاقهما في الأخلاق والأقوال والأفعال لم أر مثلها ولم اسمع بذلك، لا يملك أحدهما دون أخيه شيئاً، ولا يتخصص عنه بشيء من أمور الدنيا، قل أو حل، ولا يلبس أحدهما غير ملبس الآخر، لكل واحد منهما مثل ما لصاحبه، إن فصلا ثيابا، فمن نوع واحد، ومن لون واحد، وكذا في العمامات والغوط... وإذا لبس لبسا لونا واحدا بياضاً كان أو غيره، ولا يمكن أن يغير أحدهما لباساً دون الآخر، ويأكلان جميعاً، ويرقدان جميعاً في بيت واحد، وأعرضوا معاً عن الزواج والتسرى رغبة في دوام الصحبة، وخوفاً من أسباب الفرقة، وكان معهما مملوكاً يخدمهما... وكان صاحب الترجمة -يعني ابن جابر- ضريراً بسبب جدري، أصابه في صغره، بعد دخوله المكتب في أواخر السنة الخامسة من عمره، فكان يعتمد على رفيقه في خروجهما إلى المسجد ورجوعهما.

وفي بلادهما كانا كذلك، لا يفتران أصلًا...

ومن أعجب الأشياء أنهما يمرضان جميعاً ويصححان جميعاً، كما شاهدته منهما في المجاورة الثانية، مرض أبو جعفر في يوم وأبو عبدالله في اليوم الثاني، وقادى بينهما المرض مدة طويلة...».

ويخبرنا معاصرهما لسان الدين بن الخطيب^(٣) في أثناء حديثه عن ابن جابر عن صحبتهم فيقول: «وتظافر برجل من أصحابنا يعرف بأبي جعفر الإلبيري، صارا

(١) «غاية النهاية» (١/١٥١).

(٢) فيما نقله عنه السخاوي في «التحفة اللطيفة» (٣/٤٨٢).

(٣) «الإحاطة في أخبار غرناطة» (٢/٢٣٠).

روجين في جسد، ووقع الشعر منهما بين لحييأسد، وشمرا للكدية، فكان وظيف الكفيف النظم، ووظيف البصير الكتب، وانقطع الأن خبرهما».

وعنها يقول ابن الجوزي^(١): «فكان بينهما من الإتفاق ما يتعجب منه». هكذا قدر لمسيرة حياة هذين الرجلين ليضربا مثلاً فريداً في الأخوة والصحبة.

ويبلغ أبو جعفر الثلاثين من عمره، فيقرر الهجرة إلى بلاد المشرق برفقة صاحبه (في سنة ٧٣٨هـ)، يغادر غرناطة وأعلام نجد أمام ناظريه تلوح، وحاته تشدو على الأيك وتنوح فينشد^(٢):

ولما وقفنا للوداع وقد بدت
باب قبا نجد على ذلك الوادي
نظرت فألفيت السبيكة فضة
لحسن بياض الزهر في ذلك النادي
فلما كستها الشمس عاد بجنبها
لنا ذهبا فاعجب لإكسيرها الباقي

وفي طريق رحلته عرج أبو جعفر على بلاد المغرب، وطوف في أرجائها، فأخذ العلم عن شيوخها، ثم تابع مع صاحبه المسير، فدخل سبتة^(٣)، والإسكندرية^(٤)، ثم حجا ودخل القاهرة، فسمعا أثير الدين أبا حيان الأندلسي وغيره^(٥)، ثم دخل دمشق سنة (٧٤١هـ)، ونزلوا بالأشرفية دار الحديث^(٦)، وسمعا من جلة أشياخها كالزمي وابن عبدالهادي وابن عبدالدائم وغيرهم^(٧)، وفيها التقى بصلاح الدين الصفدي، ثم توجهما

(١) «غاية النهاية» (٢/٦٠).

(٢) «طراز الخلة» (١١١-١١٢).

(٣) «طراز الخلة» (٢٩١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) «غاية النهاية» (١/١٥١)، و«الدرر الكامنة» (١/٣٦١)، و«إنباء الغمر» (١/١٥٩)، و«إعلام النباء بتاريخ حلب الشهباء» (٥/٧٥).

(٦) «الواقي بالوفيات» (٨/٣٠٥).

(٧) «غاية النهاية» (١/١٥١)، و«الدرر الكامنة» (١/٣٦١).

إلى بعلبك وسمعا من فاطمة بنت اليونيني^(١)، ثم توجها إلى حلب، ورحلة إلى ماردين^(٢)، ثم رجعوا إلى حلب، واستقر بهما المقام في «البيرة» على شاطيء الفرات، وأقاما فيها نحواً من ثلاثة عاماً، ذاع فيها صيتهما، وانتشر أمرهما، حتى أصبحا ملاداً للقريبي، وملجاً للمظلومين، شفاعتهما مقبولة، وكلمتهما عالية^(٣)، رتب لهما السلطان ما يكفيهما، وخدمهما رؤساء البلاد وسراة الناس، ومدحهما الأدباء وكتاب الإنشاء^(٤).

ولهمما في حلب مسجد، في درب بني سوادة، كان يعرف قبل فتنة تيمور بمسجد النحاة نسبة إليهما^(٥).

وقد حج أبو جعفر من حلب مراراً مع رفيقه ابن جابر، وجاوراً مرتين بالمدينة النبوية الشريفة^(٦)، وقرئت عليه هناك بعض كتب العربية والحديث وغيرهما.

هكذا بقي أبو جعفر مع صاحبه مدة حياتهما إلى أن افترقا قبل موتهما بالقلوب؛ لأن أبي عبد الله بن جابر الهمواري تزوج بالبيرة^(٧)، وأقام بها، وعندها اتجه أبو جعفر إلى حلب، ليقضي بقية أيام حياته، إلى أن وافته منيته في منتصف شهر رمضان من سنة تسعة وسبعين وسبعمائة، ودفن بمقابر الصالحين، وكانت جنازته مشهودة، ورثاه رفيقه ابن جابر بقصيدة طنانة بلغت (٧٨) بيتاً، قال في مطلعها^(٨):

(١) «غاية النهاية» (١/١٥١).

(٢) «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (٥/٧٥).

(٣) «التحفة اللطيفة» (٣/٤٨٤).

(٤) «التحفة اللطيفة» (٣/٤٨٣).

(٥) «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (٥/٧٣).

(٦) كانت الأولى سنة (٧٥٥ هـ)، والثانية سنة (٧٦٥-٧٦٦ هـ) «طراز الحلقة» (٣٠٧)، «غاية النهاية»

(١/١٥١)، و«التحفة اللطيفة» (٣/٤٨٢)، و«إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (٥/٧٥).

(٧) «كنوز الذهب» (١٦٩)، و«إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (٥/٧٣).

(٨) القصيدة طويلة أوردها بكاملها أبوذر في «كنوز الذهب لوحه» (١٦٩-١٧١)، و«الطباطخ الخلي» في إعلام

النبلاء» (٥/٧٨-٧٥).

فللخد من حمر الدموع خضاب
ولا أنا فيما بعد ذاك أصاب
فليس على الصبر الجميل عتاب
ولا فيه إلا أن يضيع ثواب
إليه إذا جل المصاب يرثاب
فللناس عنها رحلة وذهاب

لقد عز مفقود وجل مصاب
مصاب لعمري ما أصيبي به مثله
فإن أبك لم أعتب وإن أر صابرا
بكير ولكن لم أجد ذاك نافعا
فأثبت بحسن الصبر وهو أجل ما
لعمرك ما الدنيا بدار إقامة

علمه، وخلقه، والثناء عليه :

لقد أفاد الرعيري من رحلته هذه كثيراً، حيث التقى بكثير من الأشياخ، وأخذ عن جلّهم في مختلف الأقطار، حتى برع في كثير من العلوم، فذاع صيته، وانتشر أمره مع صاحبه، فترجم له العلماء، وذكروه بخير ذكر، وأنثوا عليه ثناء عاطراً، فوصفوه بالعلم، وحسن الخلق، وكثرة العبادة، والتواضع وحسن المعاملة، وأنه كان ديننا، حلو المحاضرة، ثقة، حجة.

قال عنه ابن الجزري^(١): «إمام نحوى شيخنا».

وقال عنه ابن خطيب الناصري^(٢): «كان ديناً ثقة حجة»، وقيل: «كان إماماً عالماً فاضلاً أديباً ماهراً في النثر والنظم، مجيداً فيهما، مكثراً بارعاً في النحو والبيان والتصريف والبديع، متقدماً بكلام العرب».

وقال المقريزي^(٣): «كان عالماً بالنحو والتصريف والبديع والعروض، يجيد قراءة الحديث، ويشارك فيه مشاركة جيدة، وله يد طولى في الأدب وإتقان لعلم اللغة».

(١) «غاية النهاية» (١٥١/١).

(٢) « الدر المختار » (١٢٨/١).

(٣) « درر العقود الفريدة » (٤٢٧/٢).

وقال تلميذه طاهر بن حبيب^(١): «كان حسن الخلق والأخلاق، جليل المصاحبة للإخوان والرفاق، عالماً بالنحو والتصريف والبديع، كاشفاً عن وجه العروض كل حجاب منيع، مجيداً في قراءة الحديث، عارفاً بالقديم من رواهـ وـالـحدـيثـ، ذـاـ يـدـ طـولـيـ فيـ فـنـ الأـدـبـ، وإنـقـانـ لـعـرـفـةـ كـلـامـ الـعـرـبـ».»

وقال ابن حجر^(٢): «وكان أبو جعفر مقتدرًا على النظم والنشر، عارفاً بالنحو وفنون اللسان، ديناً، حسن الخلق، حلو المعاشرة، كثير التواليف في العربية وغيرها».»

وقال أيضًا^(٣): «وكان أبو جعفر كثير العبادة».»

وقال لسان الدين بن الخطيب^(٤): «أبو جعفر دمث، متخلق، متواضع، أوحد زمانه في العربية، حسن المعاملة».»

وقال ابن تغري بردي^(٥): «الشيخ الإمام العلامة، كان إليه المتهى في علم النحو والبديع والتصريف والعروض، وله مشاركة في علوم كثيرة».»

وقال أيضًا^(٦): «الفقيه الأديب المحدث»، وقال^(٧): «تفقه بيلاده، وبرع في فقه المالكية وغيره».»

قلت: ومن وقف على كتابيه: «شرح الدرة الألفية»، و«طراز الحلة وشفاء الغلة»، علم مكانة الرجل في اللغة والأدب.

(١) فيما نقله عنه ابن قاضي شهبة في «الإعلام بتاريخ أهل الإسلام»(١/٢٤٨).

(٢) «الدرر الكامنة»(١/٣٦١)، وانظر «بغية الوعاة»(١/٤٠٣)، و«مفتاح السعادة»(١/١٨١).

(٣) «إنشاء الغمر»(١/١٦٠).

(٤) نقله عنه ابن حجر في «الدرر الكامنة»(١/٣٦٢).

(٥) «النجوم الزاهرة»(١/١٨٩).

(٦) «الدليل الشافي»(١/٩٨).

(٧) «المنهل الصافي»(١/٢٧٠).

وقد نوه صلاح الدين الصفدي بفضله في إجازاته التي كتبها جواباً على استجابة الرعيري له فقال:

يا فاضلاً في النهي والعلم منمأه وللهدى ومحل الفضل مرماه
شنفت سمعي بأبيات إذا تليت في مجلس الفضل راق الطرف مغناه

ثم قال:

لكن أطعت امثالاً ما أمرت به وقد أجزتك مالي فارض لقياه

شيوخه:

خلال هذه الرحلة الطويلة لأبي جعفر برفة صاحبه ابن جابر الهمواري، وتطوافه في البلدان مشرقها ومغاربها، التقى الرعيري بكثير من الشيوخ في مختلف الأقطار الإسلامية، فأخذ عنهم ما شاء من فنون العلم وصنوف المعرفة، ويصور لنا أبو جعفر هذه الرحلة الطويلة التي بدأها من غرناطة، وختمتها بحلب، ماراً في أنصافها بكثير من البلاد، للإلتقاء بعلمائها والأخذ عنهم قائلاً^(١):

وجعلت أضراب أعداد البلاد بعضًا في بعض، وأخطط الأرض تارة عن طول وأوئنة عن عرض، وأنا في طي ذلك أستخرج الدرر من أصدافها، وأجمع الفوائد على اختلاف أصنافها، إلى أن جمعت من ذلك ما حلا منه وطاب، وذقت من حلاوة الرحلة ما يستدبر منه ويستطاب، فلم أزل أقف على تنوعات البلدان موقف الإستحقاق، وأتين مدلول قوله تعالى: ﴿سَتُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ﴾ [فصلت: ٥٢].

ولا غرض في ذلك كله إلا مسألة أفيدها أو أستفيدها، أو كلمة أجدها أو أستجدها، أو عالم أعود من رؤياه ممتلىء الفؤاد، أو متعلم أظفره بالعلم المستفاد.

(١) «اقتطف الأزاهر» (٣٧-٣٨).

وما برجت في طلب هذا المقصد، وتورد هذا المورود، أحل من كل مدينة محل المتقد، وأحل بها من عقد العلم ما أبرم وعقد، إلى أن ألحت الفرات بالنيل، وبلغت فيما بينهما غاية المستنيل، وجعلت ما بين الأندلس والشام، كمرحلة يوم من الأيام، وما حجزني عن الحجاز قطع حَزْنٌ ولا سهل، ولا تشاغلت عن ذلك بوطن ولا أهل، إلى أن جمعت بين زيارة الحرمين، وحصلت من الرحلة على غُنْمَيْنِ، ولم يرعني أن بغناطة دياري، وبالشام مزارِي».

ولقد نص أصحاب التراجم على كثير من أسماء العلماء الذين أخذ عنهم أبو جعفر الرعيبي، وسوف أقوم بذكرهم مرتبين حسب وفياتهم، ومتربحاً لكل منهم بترجمة موجزة محلياً على أهم مصادر الترجمة، فأقول مستعيناً بالله:

شيوخ الرعيبي الذين وقفت عليهم هم:

(أبوالحسن القيجاطي (ت ٥٧٣٠) ^(١):

علي بن عمر بن إبراهيم الكناني القيجاطي، نسبة إلى قيجاطة، من أعمال جيان، أخذ عن ابن الصائع والأبدي، وأبي جعفر الطباع، وغيرهم، قال ابن الخطيب: «أوحد زمانه علمًا وخلقاً وتواضعاً وتفنناً، أصله من بسطة، ودعى إلى غرناطة سنة اثنتي عشرة وسبعمائة، فقعد بالجامع الأعظم يقرئ فتوناً من العلم من قراءات وفقه وعربية وأدب» وله تأليف ونشر وشعر.

توفي سنة (٥٧٣٠هـ). من شيوخ الرعيبي في غرناطة، ذكره الصفدي وابن الجزري.

(١) انظر ترجمته في «الإحاطة» (٤/١٠٤)، و«غاية النهاية» (١/٥٥٧)، و«بغية الوعاة» (٢/١٨٠).

(فاطمة اليونينية (ت ٥٧٣٠) ^(١) :

فاطمة بنت علي بن أحمد اليونينية البعلية، أم الخير، بنت الحافظ شرف الدين أبي الحسين، سمعت من نصر الله بن عبد المعم بن حوران، وحدثت، توفيت سنة (٥٧٣٠هـ) ذكر ابن الجزري ^(٢) أن الرعيعي توجه إلى بعلبك، وسمع الشاطبية من فاطمة اليونينية بإجازتها من الكمال الضرير.

(ابن هانئ الأندلسي (ت ٥٧٣٣) ^(٣) :

محمد بن علي بن هانئ اللخمي السبقي، أصله من إشبيلية، عالم بال نحو والقراءات وفنون من العلم،قرأ على الغافقي وأبي بكر بن عبيدة وغيرهما، له شرح على التسهيل، وإنشاد الضوال في لحن العامة، توفي سنة (٥٧٣٣هـ). ذكره الرعيعي في طراز الخلة ^(٤).

(ابن منظور القيسى (ت ٥٧٣٥) ^(٥) :

محمد بن عبيد الله بن محمد بن يوسف، أبو بكر بن منظور القيسى المالقى، من بيت علم وفضل، ولد بمالة القضاء، من تصانيفه: «السحب الواكفة» و«الصليب المحتان» وغيرهما، توفي سنة (٥٧٣٥هـ) ذكره الرعيعي نفسه في كتابه «رفع الحجاب عن تنبئه

(١) لها أخبار في «الدرر الكامنة» (٣٠٧/٣)، وقد نص ابن الجزري على سماع الرعيعي للشاطبية من فاطمة بنت اليونيني بإجازتها من الكمال الضرير، وهنا إشكال هو أن الرعيعي خرج من الأندلس سنة (٥٧٣٨هـ) وفاطمة اليونينية توفيت سنة (٥٧٣٠هـ) أي: قبل خروج الرعيعي من الأندلس، فكيف سمع منها؟ أقول: لعل ثمة تحريراً في أحد التاريخين السابقين، أو في أصل هذا الخبر، والله أعلم.

(٢) «غاية النهاية في طبقات القراء» (١/١٥١).

(٣) ترجمته في: «الإحاطة» (٣/١٤٣)، و«الدرر الكامنة» (٤/٢١٠)، و«غاية النهاية» (٢/٢١١).

(٤) «طراز الخلة» (٢٩١).

(٥) انظر ترجمته في «الإحاطة» (٢/١٧٠) و«الدرر الكامنة» (٤/١٥٦).

الكتاب^(١)، وهو من شيوخه في مالقة.

(المطري (ت ٥٧٤١) :

محمد بن أحمد بن خلف بن عيسى الخزرجي الأننصاري السعدي، أبو عبدالله جمال المطري، نسبة إلى المطيرية بمصر، كان إماماً عالماً مشاركاً في العلوم، وكان مؤذناً بالمسجد النبوى، حسن الصوت، توفي سنة (٧٤١هـ). ذكره الرعيني نفسه في كتابه «طراز الحلة»^(٢)، وهو من شيوخه في المدينة النبوية.

(أبوعبدالله بن بكر (ت ٥٧٤١) :

محمد بن يحيى بن محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن بكر بن سعد الأشعري المالقى، أخذ عن أبي جعفر بن الزبير وغيره، كان من صدور العلماء، ولي القضاء بغرناطة، توفي سنة (٧٤١هـ). ذكره الصفدي، وهو من شيوخ الرعيني في غرناطة.

(أبوالحجاج المزي (ت ٥٧٤٢) :

يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، الكلبي القضايعي الدمشقي المزي، محدث الإسلام، جمع له الدارية والرواية وعلو الإسناد، من تصانيفه: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. قال ابن طولون: «ومن المعلوم أن الحدثين بعده عيال على هذين الكتابين».

توفي سنة (٧٤٢هـ). من شيوخ الرعيني في دمشق، ذكره ابن الجوزي وابن حجر.

(١) «رفع الحجاب» (٢١٩).

(٢) ترجمته في: «الوفيات للسلامي» (١/٣٥٨)، و«التحفة اللطيفة» (٣/٤٦٦)، و«الدرر الكامنة» (٣/٤٠٣).

(٣) «طراز الحلة» (٣٠٩).

(٤) انظر ترجمته في: «الإحاطة» (٢/١٧٦)، و«الدرر الكامنة» (٥/٥٥)، و«شندرات الذهب» (٨/٢٣١).

(٥) انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» (٤/١٤٩٨)، و«فواث الوفيات» (٤/٣٥٣)، «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/٣٩٥).

(ابن عبدالدائم (ت ٥٧٤٣^(١) :

شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن عبد الدائم المقدسي الصالحي، شيخ محدث مكثر، سمع من جده ومن عمر بن محمد الكرماني وغيرهما، توفي سنة (٥٧٤٣هـ). ذكره ابن قاضي شهبة وابن حجر، وهو من شيوخ الرعيبني في دمشق.

(الجزري (ت ٥٧٤٣^(٢) :

أبو العباس أحمد بن علي بن الحسن بن داود الجزري الصالحي الحنبلي، مقرئ صالح عابد، قال السبكي: لم أرَ أ geld منه على العبادة والصلوة، أقرأ بحمة، ثم انتقل إلى دمشق، توفي سنة (٥٧٤٣هـ)، ذكره المقريزي وابن حجر وابن تغري بردي والسيوطى.

(ابن كاميار (ت ٥٧٤٣^(٣) :

زين الدين محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن كاميار بن أبي نصر الفزوي ثُمَّ الدمشقي، أبو محمد، شيخ صالح خير، من طلبة دار الحديث الأشرفية، أجاز له خلق، وحدث مرات، توفي سنة (٥٧٤٣هـ). من شيوخه في دمشق، ذكره السيوطى.

(ابن عبدالهادي (٥٧٤٤^(٤) :

شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، أحد الأذكياء، تفقه في مذهب الإمام أحمد، قال الذهبي: الفقيه البارع المقرئ المجدد النحوي المحدث الحافظ الحاذق ذو الفنون، تفقه بابن مسلم، وتردد على شيخ الإسلام ابن تيمية، توفي سنة (٥٧٤٤هـ).

(١) ترجمته في: «الوفيات» (٤٣١ / ١)، و«الدرر الكامنة» (٤ / ٢٠).

(٢) ترجمته في: «الوفيات» (٤٣٢ / ١)، و«الدرر الكامنة» (١ / ٢٢٠).

(٣) أخباره في: «الوفيات» (٤٩٥ / ١)، و«الدرر الكامنة» (٢ / ٤٤٤).

(٤) أخباره في: «الوافي بالوفيات» (١٦١ / ٢)، و«المقصد الأرشد» (٣٦٠ / ٢)، و«بغية الوعاة» (١ / ٢٩).

من شيوخه في دمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية، وابن قاضي شهبة، وابن حجر.

(فخر الدين الملقن (ت ٥٧٤٥^(١) :

عثمان بن سالم بن خلف، أبو عمر المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، كان شيخاً مهياً يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، أخذ عنه الذهبي والبرزالي وغيرهما، توفي سنة (٥٧٤٥هـ). من شيوخه في دمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية.

(التكريتي (ت ٥٧٤٥^(٢) :

زين الدين عبد الرحمن بن علي بن حسين بن مناع التكريتي ثم الدمشقي، حدث فترة، وكان تاجراً حسن الشكل، مهياً، منور الشيبة، كريم الأخلاق، محشماً، توفي سنة (٥٧٤٥هـ) من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية.

(أثير الدين أبو حيان (ت ٥٧٤٥^(٣) :

محمد بن يوسف بن علي بن يوسف، أثير الدين أبو حيان الأندلسي النفزي، ولد بنواحي غرناطة، وهاجر إلى الشرق، واستقر بالقاهرة، نحو عصره، إمام علامة مفسر، تواليه سارت في الآفاق، من أشهرها: «البحر الخيط في التفسير»، و«التذليل والتكميل»، و«ارتشاف الضرب في النحو»، و«غاية الأريب بما في القرآن من الغريب»، و«عقد اللآلئ في القراءات»، و«نحاة الأندلس» وغيرها.

توفي سنة (٥٧٤٥هـ). ذكره أغلب من ترجم للرعيني، وهو من شيوخه في القاهرة.

(١) أخباره في: «معجم شيخ الذهبي» (٤٣٤ / ١)، و«الوفيات» (٤٩٦ / ١)، والدرر الكامنة (٥٣ / ٣).

(٢) أخباره في: «الوفيات» (٤٩٥ / ١)، و«الدرر الكامنة» (٤٤٤ / ٢).

(٣) انظر ترجمته في: «الوافي بالوفيات» (٢٦٧ / ٥)، و«الدرر الكامنة» (٧٠ / ٥)، و«طبقات المفسرين للداودي» (٢٨٦ / ٢).

(ابن شبرين (ت ٥٧٤٧)^(١) :

محمد بن أحد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي بن شبرين، أبو بكر الجذامي، قال ابن الخطيب: الشيخ الفقيه القاضي المؤرخ الكاتب. ولد بسبية وانتقل إلى غرناطة، ولي القضاء بعدة جهات، أخذ عن أبي بكر بن عبيدة، والغافقي وغيرهما، توفي سنة (٥٧٤٧هـ). من شيوخ الرعيل في غرناطة، ذكره في طراز الحلة^(٢) «قال: أنشأتنا القاضي الإمام العلامة أبو بكر بن شبرين، لنفسه، بجامع غرناطة».

(خطيب الصالحية (٥٧٤٨)^(٣) :

محمد بن إبراهيم بن عبدالله بن أبي عمر، عز الدين الصالحي الخبلي، إمام فقيه خير صالح، مهر بالفقه، ودرس، كان طلق الوجه، حسن البشر، مهياً أماراً بالمعروف، توفي سنة (٥٧٤٨هـ). من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية.

(السلاوي (ت ٥٧٤٩)^(٤) :

محمد بن عمر بن أبي القاسم بن عمر، أبو محمد السلاوي ثم الدمشقي، سمع من ابن عبدالدائم وابن أبي اليسر وغيرهما، وحدث، توفي سنة (٥٧٤٩هـ). من شيوخه بدمشق، ذكره ابن خطيب الناصرية.

(ابن الرابط (ت ٥٧٥٢)^(٥) :

الحافظ أبو عمرو محمد بن عثمان بن يحيى بن أحمد المرادي الغرناطي، سكن دمشق،

(١) أخباره في: «الإحاطة» (٢/٢٣٩)، و«الدرر الكامنة» (٣/٤٣٩)، و«فتح الطيب» (٥/٥٤١).

(٢) «طراز الحلة» (٢٨٢).

(٣) أخباره في «معجم شيخ الذهبي» (٢/١٣١)، و«الوفيات» (٢/٥٢)، و«الدرر الكامنة» (٣/٣٧)، و«القلائد الجوهرية» (١/١٣٦).

(٤) انظر: «الوفيات» (٢/١١٥)، و«الدرر الكامنة» (٤/٢٤٢).

(٥) انظر: «الوفيات» (٢/١٤٢)، و«طبقات الحفاظ» (٥٢٧).

وسمع منه المزي وغيره، توفي سنة (٥٧٥٢هـ). سمع منه الرعيعي بدمشق، ذكره الروداني^(١).

(أبو عبد الله البباني (ت ٥٧٥٣)^(٢) :

محمد بن إبراهيم بن محمد السياري الغرناطي، المعروف بالبباني، قرأ على أبي جعفر بن الزبير، وابن رشيد، وابن الزيارات وغيرهم، كان مشاركاً في العربية والفرائض والأصول، توفي سنة (٥٧٥٣هـ). ذكره الصفدي.

(ابن الفخار الخولاني (ت ٥٧٥٤)^(٣) :

محمد بن علي بن أحمد الفخار، الخولاني البيري، إمام في العربية، وله مشاركة في القراءات والفقه والعروض والتفسير، قرأ على الغافقي وابن حرث وابن الشاط وغيرهم، من آثاره شرح على الجمل، وشرح على الدرة الألفية، توفي سنة (٥٧٥٤هـ). نص عليه الرعيعي^(٤) في هذا السفر من الشرح، ووصفه بقوله: «شيخنا الأستاذ العلامة بقية النهاة».

(أبو إسحاق الحلبي (ت ٥٧٦٠)^(٥) :

جال الدين إبراهيم بن القاضي شهاب الدين محمود بن سلمان بن فهد، سمع من والده والصواف والدمياطي، حدث بالقاهرة، ثم بحلب، وفيها سمع منه الحافظ العراقي، والهيتمي، والرعيعي، توفي سنة (٥٧٦٠هـ). نص عليه الرعيعي نفسه في غير

(١) «صلة الخلف بموصول السلف»: (٦٥).

(٢) انظر ترجمته في: «الديجاج المذهب» (٢٢٧٦/٢)، و«الدرر الكامنة» (٣٨٢/٣)، و«درة الحجال» (٤٩/٢).

(٣) انظر ترجمته في: «غاية النهاية» (٢/٢٠٠)، و«الدرر الكامنة» (٤/١٧٢)، و«بغية الوعاة» (١/١٧٤).

(٤) انظر صفحة: (٤٤٢) من هذا السفر.

(٥) ترجمته في: «سير أعلام النبلاء» (٥/٢٧)، و«والوافي بالوفيات» (٦/١٤٣)، و«الدرر الكامنة» (١/٧٣).

موضع من طراز الحلة^(١) بقوله: أنشدنا شيخنا الإمام العلامة.

(ابن فردون (ت ٥٧٩٩)^(٢):

أبو الوفاء إبراهيم بن علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد بن فردون اليعمري المدنى، برهان الدين، نشأ بالمدينة وبها سمع من المطيري والوادى آشى ورحل إلى مصر والقدس ودمشق، من تصانيفه: «الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب»، و«التبصرة في أدب القضاة»، وغيرها، توفي سنة (٥٧٩٩هـ)، ذكره السخاوي.

تلاميذه:

استقر أبو جعفر مع رفيقه ابن جابر في حلب، واستفاد منها خلق كثير، وكان لها مسجد، يعرف بمسجد النحاة كما أسلفنا سابقاً، قال ابن خطيب الناصرية: وقد انتفع الخلبيون به وبرفيقه، وأخذ عنهما علم النحو والأدب جماعة كثيرة.

وقد نصت كتب التراجم على تلميذ أبي جعفر، وساوردهم مرتبين حسب وفياتهم على النحو التالي:

(أبوالربع المصري (ت ٥٧٧٨)^(٣):

سليمان بن داود بن يعقوب بن أبي سعيد، القاضي جمال الدين أبوالربع، كاتب أديب، برع في صناعة الإنشاء والترسل، توفي سنة (٥٧٧٨هـ). وهو الذي قرأ هذا السفر على الرعيني نفسه فأجازه، جاء في خاتمه^(٤):

«قرأت هذا الجزء بحمد الله ومنه، وهو الجزء السابع من شرح ألفية ابن معط، على

(١) انظر مثلاً صفحة: (١٦٠، ٣٤٦، ٣٥١).

(٢) أخباره في: «الدرر الكامنة» (١/٤٩)، و«التحفة اللطيفة» (٣/٤٨٢)، و«درة الحجال» (١/١٨٢).

(٣) أخباره في: «الدرر الكامنة» (٢/٢٤٦)، و«إنباء الغمر» (١/٢٠٩)، و«إعلام النباء» (٥/٦٦).

(٤) انظر صفحة: (٧٢٩) من النص المحقق.

مؤلفه سيدنا وشيخنا الإمام العلامة الأستاذ شهاب الدين أبي جعفر أحمد بن يوسف بن مالك المالكي، مد الله مدة عمره، في مجالس آخرها في يوم السبت الموافق عشرين من شهر الله رب المحرم سنة اثنين وسبعين وسبعمائة، وأجاز لي روایته ورواية ما له من منقول ومعقول بشرطه المضبوط وضبطه المشروط. قال ذلك وكتبه: سليمان بن داود المصري، حامداً لله تعالى ومصلياً على نبيه محمد وآلـه وصحبه وسلمـاً.

(ابن المهاجر (ت ٥٧٧٨) ^(١):

عمر بن أحمد بن عبدالله بن المهاجر، زين الدين الحلي الشافعي، كتب الإنشاء بحلب، وله نظم حسن. توفي سنة (٥٧٧٨هـ). ذكره ابن حجر.

(أبوالمعالي بن أبي العشائر (ت ٥٧٨٩) ^(٢):

محمد بن علي بن أبي العشائر السلمي الحلي، خطيب فاضل له مشاركة في العلوم، توفي سنة (٥٧٨٩هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية وابن حجر.

(علاء الدين البيري (ت ٥٧٩٤) ^(٣):

علي بن عبدالله بن يوسف البيري الحلي، ماهر في النظم والثر والإنشاء، توفي سنة (٥٧٩٤هـ). ذكره ابن حجر.

(الكركي (ت ٧٩٧) ^(٤):

عمر بن محمود بن محمد، أبوحفص الكركي الشافعي، كان يفتي ويدرس، توفي سنة (٥٧٩٧هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية.

(١) أخباره في: «الدرر الكامنة» (٢٢٧/٣)، و«الدليل الشافي» (٤٩٤/١)، و«إعلـام النباء» (٥/٥).

(٢) أخباره في: «الدرر الكامنة» (٤/٤)، و«إحياء الغمر» (٢٠٤)، و«إحياء الغمر» (٢/٢)، و«إعلـام النباء» (٥/٩).

(٣) أخباره في: «الدليل الشافي» (١/٤٥٩)، و«الدرر الكامنة» (١٤٧/٣)، و«إعلـام النباء» (٥/١١٢).

(٤) أخباره في: «الدر المتخـب» (٢/١٣٥)، و«الدرر الكامنة» (٣/٢٦٩)، و«إعلـام النباء» (٥/١١٥).

(خطيب سرمين (ت ٥٨٠١)^(١) :

محمد بن أحمد بن عمر العجلوني الحلبي، يُعرف بخطيب سرمين، كان ديناً واعظاً، توفي بمكة سنة (٥٨٠١هـ). ذكره ابن حجر.

(أبوالبركات الأنصاري (ت ٥٨٠٣)^(٢) :

موسى بن محمد بن جعوة، قاضي القضاة شرف الدين الأنصاري الحلبي الشافعي، أفتى ودرس بحلب، توفي سنة (٥٨٠٣هـ)، ذكره ابن خطيب الناصرية.

(الداديخي (ت ٥٨٠٣)^(٣) :

أبوبكر بن سليمان بن صالح، الشرف الداديخي، برع في الفقه والأصول، ودرس وخطب بحلب، توفي سنة (٥٨٠٣هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية.

(ابن حبيب (ت ٥٨٠٨)^(٤) :

طاهر بن الحسن بن عمر بن حسن بن حبيب، زين الدين الحلبي الحنفي، اشتغل وحصل ولازم الرعيبي، توفي سنة (٨٠٨هـ) ذكره ابن قاضي شبهة.

(جمال الدين الحلبي المعروف بـ(استدار بجاس) (ت ٥٨١٣)^(٥) :

الأمير جمال الدين يوسف بن أحمد البيري الحلبي، قدم مصر وخدم الإستدار بجاساً، فعرف به، واستقر بالإستدارية^(٦)، توفي سنة (٨١٣هـ). ذكره ابن حجر.

(١) أخباره في: «إنباء الغمر» (٤/٨٠)، و«ذيل الدرر» (٧٦)، و«الضوء اللامع» (٧/٣٣).

(٢) أخباره في: «الدر المتخب» (٢/٧٥٢)، و«الضوء اللامع» (١٠/١٨٩)، و«إعلام النباء» (٥/١٢٥).

(٣) أخباره في «الدر المتخب» (١١/١٨٤)، و«الضوء اللامع» (١١/٣٤)، و«إعلام النباء» (٥/١٣٣).

(٤) أخباره في: «المنهل الصافي» (١/٣٦٦)، و«الضوء اللامع» (٤/٣)، و«إعلام النباء» (٥/١٤٧).

(٥) أخباره في: «إنباء الغمر» (٦/١٩٨)، و«ذيل الدرر» (٥/٢٠٥)، و«الدليل الشافي» (٢/٧٩٦).

(٦) الإستدارية: هي القيام بأمر بيوت السلطان من طعام وشراب وخدم وحاشية وغير ذلك، والإستدار هو القائم بهذه الوظيفة، وهي فارسية معربة. «صبح الأعشى» (١/٢٥، ٥/٤٥٧).

(الحاضری (ت ٥٨٢٤) ^(١) :

محمد بن خليل، عز الدين الحاضري الحلبي الحنفي، إمام عالم بكثير من الفنون،
توفي سنة (٨٢٤هـ).

(ابن الجزری (ت ٥٨٣٣) ^(٢) :

محمد بن محمد بن محمد.. أبوالخير شمس الدين المعروف بـ(ابن الجزری)، عالم،
متنحن، مؤرخ، شيخ الإقراء في زمانه، ذكر الرعیني في أثناء ترجمته له فقال: شيخنا ^(٣)،
توفي سنة (٨٣٣هـ).

(الحصونی (ت ٥٨٤٠) ^(٤) :

الحسن بن أحمد بن صدقة، البدر الشكري الحصوني الحلبي الشافعی، أخذ النحو
عن الرعیني، وتوفي سنة (٨٤٠هـ).

(سبط ابن العجمی (ت ٥٨٤١) ^(٥) :

إبراهيم بن محمد بن خليل، برهان الدين الحلبي، عالم بالحديث، من كبار الشافعية،
توفي سنة (٨٤١هـ). ذكره ابن خطيب الناصرية.

(١) أخباره في: «الدليل الشافی» (٢/٦٩)، و«الضوء اللامع» (٧/٢٣٢)، و«إعلام النبلاء» (٥/١٦٩).

(٢) انظر: «غاية النهاية» (٢/٢٤٧)، و«الدليل الشافی» (٢/٦٩٧)، و«الضوء اللامع» (٩/٢٥٥).

(٣) «غاية النهاية» (١/١٥١).

(٤) انظر: «الضوء اللامع» (٣/٩٣)، و«إعلام النبلاء» (٥/١٩٧).

(٥) انظر: «المنهل الصافی» (١/١٤٧)، و«الضوء اللامع» (١/١٣٨)، و«إعلام النبلاء» (٥/١٩٩).

(محمد بن عشائر (ت ٥٨٥٠))^(١) :

محمد بن عبدالله بن أحمد.. ابن عشائر الخلي الشافعي، أخذ النحو عن الرعيعي، توفي سنة (٨٥١هـ).

(ابن العجمي (ت ٥٨٥٧))^(٢) :

محمد بن أحمد بن عمر، أبو جعفر شهاب الدين الخلي الأموي المعروف بابن العجمي، أخذ عن الرعيعي وغيره، توفي سنة (٨٥٧هـ).

وقد أجاز الرعيعي لكل من أدرك حياته بقوله^(٣) :

اذنت أن يرروا جميع مابه حدثني كل إمام سالك
يقول ذا متبعاً لشرطه أحمد بن يوسف بن مالك

كما أجاز لابن ظهيرة جمال الدين محمد بن عبدالله كما ذكر السيوطي^(٤).

آثاره:

ترك لنا أبو جعفر عدداً من التواليف، وهي وإن كانت غير كثيرة في عددها، إلا أنها قيمة من حيث محتواها، ومن ثم فقد حل أبو جعفر في مكانه اللاقى بين علماء العربية، وقد نص كثير من ترجم للرعيعي على هذه التواليف، وسوف أسوقها معرفاً بها باختصار، ومرتبأ إليها على حسب حروف المعجم:

(١) أخباره في «الضوء اللامع» (٨/٨)، و«إعلام النبلاء» (٥/٢٣٣).

(٢) أخباره في «الضوء اللامع» (٧/٣٠)، و«إعلام النبلاء» (٥/٢٥٢)، وقد نص السخاوي على أن ابن العجمي أخذ عن أبي جعفر الرعيعي، ولعل وهما ما حاصل في هذا الأمر؛ لأن ولادة ابن العجمي كانت سنة (٧٧٥هـ)، ووفاة الرعيعي كانت سنة (٧٧٩هـ)، فكيف حصلت له التلمذة عليه؟!

(٣) «طراز الخلة» (٦٣٨)، و«بغية الوعاة» (١/٣٥)، و«مفتاح السعادة» (١/١٨١).

(٤) «بغية الوعاة» (١/٤٠٣).

١- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر^(١):

وهو كتاب تصريفي، ذكر فيه الرعيني ما جاء على (فعل) بفتح العين، والمضارع منه بالضم والكسر، مع اختلاف المعنى واتفاقه، وقدم له بمقيدة ذكر فيها أقسام (فعل) من صحيح، ومعتال الفاء، ومعتال العين أو اللام، ومضاعف، والأوزان التي يجيء عليها مضارع كل قسم.

٢- تحفة الأقران فيما قرئ بالتشييث من القرآن^(٢):

وهو كتاب عرض الرعيني فيه إلى الكلمات القرآنية المقوءة بالأوجه الثلاثة، وقد فرغ من تأليفه سنة (٧٤٥هـ)، وأحال عليه في كتبه الأخرى.

٣- رد الشوادر إلى حكم القواعد:

وهو من الكتب المفقودة، لأبي جعفر، وقد أحال عليه في كتبه الأخرى^(٣)، ويظهر أنه يهدف إلى حصر التراكيب الشاذة عن قواعدها.

٤- رسالة في السيرة والمولد:

ذكرها الأستاذ خير الدين الزركلي^(٤) رحمه الله، وقال: إنها مخطوطة بدار الكتب المصرية.

(١) والكتاب حقق حيث أخذت فيه رسالة ماجستير بجامعة أم القرى عام (١٤٠١-١٩٨٢م).

(٢) طبع الكتاب بتحقيق الدكتور علي حسين البواب بدار المنارة بجدة عام (١٤٠٧هـ).

(٣) انظر: «اقتطاف الأزاهر» (٥٠).

(٤) انظر: «الأعلام» (١/٢٧٤).

٥- رفع الحجاب عن تنبية الكتاب^(١):

وهو شرح على قصيدة رفيقه ابن جابر الهمواري في الظاءات، والتي مطلعها:

حمد لله أجل ما يتكلّم بدءاً به فله الثناء الأدوم

وقد بين الرعيني في مقدمته أنه ألفه بناء على رغبة بعض طلبة العلم، فنظم صاحبه
القصيدة، وقام هو بشرحها.

٦- طراز الحلة وشفاء الغلة^(٢):

ذكره له أغلب المترجمين، وهو كتاب في البلاغة، شرح فيه الرعيني قصيدة صاحبه
ابن جابر البديعية، وهي بدعيّة نادرة في فنها، فريدة في حسنها، نظمها في مدح
المصطفى ، وضمن كل بيت منها نوعاً من أنواع البديع، وأول هذه القصيدة:

وانشر له المدح وانثر أطيب الكلم
وطلاق من سار والحظ ما على العلم
سليل مجد سليم العرض محترم
هدى وفاض ندى كفيه كالديم
فكם جرى من جدى كفيه من نعم
وكم صفا وصفا جوداً لجبرهم
عذل بعدل ونصح غير متهم
حام شفا من شقا جهل ومن عدم
بطيبة انزل ويم سيد الأمم
وابذل دموعك واعذر كل مصطبر
سنا نبي أبي أن يضيعنا
جميل خلق على حق جزيل ندى
كف العداوة وكد الحادثات كفى
وكم حبا وعلى المستضعفين هنا
ما فاه في فضحة من فاء ليس سوى
حان على كل جان حاب إن قصدوا

(١) الكتاب محفوظ في المكتبة الوطنية بباريس برقم: (٤٤٥٢)، ومنه مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم: (٣٣) جامعيم.

(٢) الكتاب مطبوع بتحقيق الدكتورة رجاء السيد الجوهري، إلا أن هذه الطبعة لم تكن على المستوى الذي يليق بالكتاب وصاحبه، حيث جاء الكتاب مليئاً بالأخطاء والتصحيفات، حالياً من أي فهرس، ولعل الدكتورة الفاضلة تستدرك ما فاتها في طبعة ثانية إن شاء الله تعالى.

ليث الشري إذ سرى مولاه صار له
كافى الأرامل والأيتام كافلهم
أجار من كل من قد جار حين أتى
وعام بدر أعام الخيل في دمهم

جاراً فجاز ونيلاً منه لم يرم
وافي الندى لموافي ذلك الحرم
حتى أتاح لنا عزا فلم نضم
حتى أبات أباً جهل على ندم

٧- شرح الدرة الألفية:

وهذا الكتاب هو أضخم كتب الرعيني، وهو شرح موسع على الفية ابن معط، مدحه كثير من مترجميه، مال فيه إلى البسط والتطويل والإسهاب في الشرح والتخليل، وقد حفل بقدر كبير من آراء العلماء، وظهرت شخصية الرعيني التحوية واضحة فيه من خلال مناقشاته وردوده وتعليقاته، فكان دليل حق وشاهد صدق على مدى عمق ثقافة أبي جعفر، وغزاره علمه، وسعة اطلاعه، وبحره في فنه. وسأفرد له مبحثاً خاصاً أبين فيه أقوال العلماء وثناءهم عليه، ومظاهر تحويته فيه، وأثر هذا الشرح في المؤلفات من بعده.

٨- وللرعيني وابن جابر كتاب ذكر أفيه من اجتماعاته في رحلتهما، ذكره لهمما بعض المترجمين^(١).

كما تجدر الإشارة إلى أن لأبي جعفر شعرًا جيداً مبثوثاً في أثناء ترجمته، وقد أورد المقرى في نفح الطيب^(٢) كثيراً منه، وكذلك الطباطخ الخلي في إعلام النبلاء^(٣)، كما نص الرعيني نفسه في كتابه «طراز الحلة وشفاء الغلة» على كثير منه.

(١) انظر: «التحفة اللطيفة» (٤٨٣/٣)، و«كتوز الذهب» (١٧٢)، و«إعلام النبلاء» (٨٠/٥).

(٢) انظر: «نفح الطيب» (٢/٢، ٦٩٠-٦٧٥/٧، ٣٧٧-٣٧١).

(٣) انظر: «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» (٥/٧٣-٧٨).

شرحه على الدرة الألفية:

الدرة الألفية، تلك المنظومة النحوية التي سبقت الفية ابن مالك، وإليها عنى بقوله:

فائقه الفيه ابن معطي
وتقتصي رضى بغير سخط
هو بسبق حائز تفضيلا
مستوجب ثنائي الجميلا
والله يقضي بهيات وافرة
لي وله في درجات الآخرة

وناظمها هو الإمام أبوذكريا يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المتوفى سنة (٦٢٨هـ)، ذلك العالم الذي كان بالغرب طلوعه، وبالشرق غروبها، وفيه ظهر بديع علمه وغريبه، لم يزل شامة في وجنة الشام، وعلماً بين أئمتها الأعلام.

والفية هذه قال عنها الإمام الرعيني: «وقد كثرت عنابة السالكين بذلك، فوجدت عنایتهم بها عنابة حق، وألقيت الألفية المذكورة قد أحرزت في الإحسان كل سبق، أحسن المنظومات مساقاً، وأحلاها مذاقاً، وأوقعها في القلوب، وأوفتها بالمطلوب، وهي كما قيل فيها: ككلمة التوحيد خفيفة على اللسان، ثقيلة في الميزان».

ولقد نالت هذه الدرة الألفية عنابة العلماء واهتمامهم، فكان أول من شق الصدف عن درتها، وبرقت له أسرار مسرتها، الإمام العلامة شمس الدين أبوالعباس أحمد بن الحسين بن الخباز الموصلي المتوفى سنة (٦٣٩هـ)، ثم توالي الشراح عليها فشرحها ابن هشام الخضراوي المتوفى سنة (٦٤٦هـ)، ثم أحمد بن المبارك الخرفي المتوفى سنة (٦٦٤هـ)، ثم عز الدين سعفاص المراغي المتوفى سنة (٦٦٦هـ)، ثم أبوالحسين جمال الدين بن إياز البغدادي المتوفى سنة (٦٨١هـ)، ثم جمال الدين محمد بن أحد الشريسي المتوفى سنة (٦٨٥هـ)، ثم عبد العزيز بن جمعة بن القواس الموصلي المتوفى سنة (٦٩٦هـ)، ثم تقى الدين النيلي من علماء القرن السابع، ثم شرف الدين الشارمساخي من علماء القرن السابع أيضاً، ثم بدر الدين محمد بن يعقوب بن النحوية المتوفى سنة (٧١٨هـ)، ثم شهاب الدين أحمد بن محمد بن يعقوب بن النحوية

المتوفى سنة (٧١٨هـ)، ثم شهاب الدين أحمد بن محمد بن جبار المقدسي الخنبلبي المتوفى سنة (٧٢٨هـ)، ثم عبدالمطلب بن مرتضى الحسيني الجزرى المعروف ببابن باشاه المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، ثم أبوعبدالله محمد بن علي بن الفخار المتوفى سنة (٧٥٤هـ)، ثم جاء الإمام العلامة أبوجعفر أَحْمَدُ بْنُ يَوْسُفِ الرَّعِينِي الغرناطي المتوفى سنة (٧٧٩هـ) فوضع عليها شرحاً في أحد عشر مجلداً، جمع فيه ما تفرق من الفوائد، وحوى ما تناثر من أقوال العلماء ومسائل الخلاف، فكان بحق أعظم تلك الشروح، وأوفاها بالمطلوب.

ثم شرحها رفيقه أبوعبدالله محمد بن علي بن جابر المواري الأندلسي المتوفى سنة (٧٨٠هـ)، ومن بعده أكمل الدين محمد بن محمد البابرتى المتوفى سنة (٧٨٦هـ)، ثم جمال الدين يوسف بن الحسن ابن خطيب المنصورية المتوفى سنة (٨٠٩هـ)، ثم زين الدين شعبان بن محمد الآثاري المصري المتوفى سنة (٨٢٨هـ)، ثم عبدالله الشيراشنى (ولم أقف له على ترجمة).

وهناك بعض الشروح مجهلة المؤلف في خزائن المخطوطات^(١).

أما شرح أبي جعفر الرعيني فهو من أضخم تلك الشروح، وقد وقفتا بحمد الله على عدد من أسفاره وهي: (السفر الأول والثاني والثالث والسابع)، وحققت جميعها رسائل علمية بجامعة أم القرى بمكة حرسها الله.

جاء هذا الشرح حافلاً بآراء العلماء وأقوالهم، وكان للريعيني معهم مناقشات ومساجلات، وبخاصة شيخه أبي حيان في مواقفه من ابن مالك رحهم الله جميعاً، فكان في كل ذلك نزيهاً، يقول الحق دون محاباة أو مجاملة.

وقد أوضح أبوجعفر -رحمه الله- داعيه إلى تأليف هذا الكتاب في مقدمة المجلد الأول، فذكر أنه كان بناء على طلب بعض المشتغلين في العلم، ورغبة منه في أن

(١) انظر: «دليل المخطوطات» (١١٢/١)، و«فهرس يكي جامع» (٩٨).

يسلك في عداد الشارحين هذه الدرة الألفية، لما لها من الأهمية، حيث إنها أحسن المنظومات مساقاً، وأحلاها مذاقاً، وأوقعها في القلوب، وأوفاها بالمطلوب، فأجابهم إلى ذلك، إلا أنه لم يوضح منهجه الذي سار عليه في كتابه، ولم يبن عن طريقته في تعامله مع مسائله وأبوابه، لكن الناظر فيه سرعان ما يقف لأول وهلة على طريقة المصنف في شرحه، ألا وهي بسط الكلام مطولاً على مباحثه ومسائله، واستيفاء الحديث عنها، والإسهاب في التحليل والشرح والتعليق، ففصل الحديث فيه أحسن التفصيل، وسهل عبارته أبلغ التسهيل، ولم يقنع له من المسائل بالقليل، فجاء الكتاب طويلاً يروي الصديان إليه، ويهدى السالك فيه.

قال عنه ابن قاضي شبهة^(١): «و عمل شرعاً مطولاً على ألفية الإمام يحيى، أتى بما فيه النفوس تحيا».

وجاء في حاشية إحدى نسخ الدرر الكامنة^(٢): «و شرح ألفية ابن معطي شرعاً عظيماً حافلاً في أحد عشر مجلداً بخطه... أبان في هذا الشرح عن علم جم، واطلاع كثير، ونظر دقيق».

موقفه من العلماء:

لقد حفل هذا الشرح بقدر كبير من آراء العلماء، وكان ذلك نتيجة منطقية للمنهج الذي اتباه أبو جعفر، وهو البسط والتطويل، والإسهاب في الشرح والتحليل - كما أسلفناه -، ومن ثم تواردت آراء العلماء على مباحث هذا الكتاب، فكانت نجوماً ساطعة، ولآلئ مضيئة، وكانت شاهد صدق على مدى عمق ثقافة أبي جعفر، وغزاره علمه، وسعة اطلاعه، وتجدره في فنه، وقد تبين لي خلال معايشتي لهذا الشرح أن الرعيني كان يجل العلماء إجلالاً كبيراً، ويحترمهم احتراماً شديداً، وإن من كريم

(١) «الإعلام بتاريخ الإسلام» (٢٤٨/١).

(٢) «الدرر الكامنة» (٣٦١/١) حاشية (٣).

الأخلاق التي ترفع الدرجة وتعلي المنزلة، التأدب مع العلماء والأشياخ، فلا ينعتون إلا بجميل الألفاظ، وإن سها أحدهم في مسألة من مسائل العلم، أظهر خطوه بلطيف العبارة، وجميل المأخذ.

وهكذا كان أبو جعفر، في مواقفه مع العلماء الأجلاء، وسوف يتضح لنا ذلك جلياً من خلال ما سنورده من أقواله وتعقيباته، واستدراكاته وتعليقاته على ما يورده من الآراء.

ولقد ظهرت شخصية الرعيبي النحوية واضحة في أثناء سرد مباحث هذا الكتاب، وترصيده بآراء العلماء، التي كان يقف منها موقفاً واضحاً في غالب الأحيان، فكان يؤيد مرة، ويصحح أخرى، وكان لا يتردد بتضييف رأي بداعه ضعفه، أو توهيته وإخراجه عن جادة الصواب ما اتضحت له الأدلة على ذلك، دونما تعصب لمذهب من المذاهب، أو انجاز لرأي عالم من العلماء وإن كان من شيوخه، ويتبين ذلك من خلال تزاهته في الحكم على ما جرى بين بعض العلماء، وسوف نبسط الحديث عنه إن شاء الله في أثناء حديثنا عن الجوانب التفصيلية الآتي ذكرها.

ولقد رأيت أن أقسم الحديث عن موقف الرعيبي من العلماء في هذا المبحث إلى عدة نقاط، أحصر الحديث فيها، وهي على النحو التالي:

١ - موقفه من الناظم.

٢ - موقفه من شيخه أبي حيان.

٣ - موقفه من شراح الألفية.

٤ - موقفه من سائر العلماء.

أولاً: موقف الرعيبي من الناظم:

إن الأعمال البشرية سوف تبقى قاصرة عن بلوغ درجة الكمال التي ينشدها كل إنسان، وإن في ذلك لأدل دليل على قصور الإدراك البشري هذه الغاية النبيلة، التي

تفردت بها ذات الإله العلية، ومن ثم فإن أي عمل بشري سوف يبقى قابلاً للأخذ والرد، وهو أمر مقبول ما لم يخرج عن دائرة التجدد والموضوعية، وقد كانت للمصنف مع الناظم عدة مواقف، أجملها فيما يلي:

- ١- المناصرة والمعاضدة.
- ٢- مأخذ واقتراحات.
- ٣- إعادة الترتيب.

وسوف أتناول كل نقطة منها بالإيضاح والتوضيح فأقول:

المناصرة والمعاضدة:

لم يأل الرعيني جهداً في الدفاع عن الناظم ما وجد إلى ذلك سبيلاً، فنراه يخرج ما أشكل من ألفاظ الألفية، فيحمله على وجه من الوجوه المقبولة، أو نراه يتأنله بما لا يذهب به بعيداً عن مرمى الألفاظ التي وضعها ابن معط رحمة الله، وفي أثناء هذه الأحاديث التي يسردتها في هذه المقامات تظهر شخصية الرعيني واضحة فيما بيده من آراء، وما يظهره من تعقيبات، وهذه بعض الأمثلة:

رد الرعيني على ابن النحوية جعله «لا تظهرأ» حشوًا وذلك في قوله ابن معط:
وإن يكن آخره معتلاً بـألف نحو الفتى وحبلـى
سمـي مقصـورـاً بـه تقدـر الحركـات كلـها لا تظـهر

قال أبو جعفر: «وعندي أنه ليس بمحشو، بل يعطي معنى أي معنى، وذلك أن المعتل على قسمين: قسم تقدر فيه الحركة ويكون ظهورها كالمقصوص في الحالة الرفع والجر؛ إلا ترى أنه يمكن إظهارها، ولذلك يظهرها الشاعر إذا اضطر إليها، وقسم تقدر فيه الحركة، ولا يمكن إظهارها، نحو: العصا، فقوله: «لا تظهر» يعطي أنه من القسم الذي تقدر فيه الحركة، ولا يمكن إظهارها، ولو سكت على قوله: «تقدر» لقيل: فهل يمكن إظهارها، فأتي به ليحرز هذا المعنى».

ومنه ما جاء في باب النداء عند تفسير قول الناظم:

وما لنا اسم فيه لام وألف نودي بلا أي سوى الله وصف

ما نصه: «... وقوله: «وصف» هو فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، وهو في موضع الصفة لـ«أي»، فالضمير المرفوع فيه عائد إلى «أي»، فالتقدير: وما لنا اسم فيه لام وألف نودي بلا «أي» موصوفة سوى «الله»، ويلزم منه الفصل بقوله: «سوى الله» بين الموصوف وصفته، وحصل بسبب ذلك في البيت تعقيد لفظي. وعلى هذا خرجه ابن النحوية وابن القواص.

والذي أراه أن يكون: «وصف»؛ فعل أمر، والواو عاطفة، فتكون مفتوحة، ونخلص من وجوب الفصل، فيكون التقدير: وما لنا اسم فيه لام وألف نودي بلا أي سوى الله، ثم قال: وصف أيها إذا ناديتها».

هذا هو رأي الرعيني الذي أبداه ليعد اعتراضًا موجهاً لبيت الناظم، ويتابع الرعيني توضيحه لما أبداه فيقول: «وقوله:

«تمثيل أي لنداء المعرفة»

البيت. لما رأى أن البيت الأول فيه حذف، وأن في معناه غموضاً، أراد أن يزيل غموضه بهذا البيت، فعرفك كيف يكون نداء ما فيه الألف واللام بهذا المثال الذي ذكره، وهو قوله: «يا أيها الإنسان» وهو إشارة إلى قوله تعالى...»

ومنه أيضاً قوله في باب الندبة عند تفسير أبيات الناظم:

«قوله [أي: الناظم]: «وإن ندب من تنادي» قيل: ظاهره أن المندوب منادي حقيقة» وصاحب هذا الاعتراض على الناظم هو ابن النحوية، ولم يرتضى الرعيني هذا، بل خرج قول الناظم تحريراً مقبولاً يخرجه من هذا الاعتراض فقال: «وليس كذلك، وإنما مراده: وإن ندب من تذكر اسمه بلفظ النداء».

ويدخل في هذا المبحث ما نص عليه الرعيني من اختلاف في بعض روایات الألفية

يكون في بعضها سبيل للخروج من خلاف بعض العلماء في قضية معينة، مثال ذلك قول المصنف، عند تفسير بيت الناظم في ندبة المضاف:

«وفي المضاف يا عبد الله»

«هذا تمثيل ثانٌ للمندوب بـ «يا» إذا كان مضافاً، فأعطي أنَّ ألف الندبة تلحق المضاف إليه بخلاف الصفة، وقد تقدَّم ما في الصفة من الخلاف، وفي هذا المثال تجويز لما منعه ابن مالك من لحاق هاء الندبة لما آخره هاء قبلها ألف، وقد تقدَّم الكلام عليه. ويوجَد في بعض الروايات: «يا عبد الملكاه» فنخلص من خلاف ابن مالك».

ماخذ واقتراحات:

على الرغم من الموقف الحميد الذي وقفه الرعيني في الدفاع عن الناظم، ومؤازرته والوقوف إلى جانبه ضد المعارضين الذين كانوا في غالبيهم من شراح الألفية، إلا أنَّ هذا لم يمنع الرعيني من أن يبديَ ما يعنُّ له من ملاحظات حول نص الألفية، وأنَّ يعطي البديل الذي رأَه مناسباً.

ولإيضاح هذه المسألة نورد بعض الأمثلة من كلامه:

- قال -رحمه الله- عند تفسيره قول الناظم:

«ويَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ إِنْ تَعْدَى»

قال: «يعني: ويَعْمَلُ اسْمُ الْفِعْلِ النَّصْبُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «إِنْ تَعْدَى» فإن التعدى لا يُشترط إلا في عمل النصب، وأما عمل الرفع فأسماء الأفعال كلها تعمله، وكان حُقُّهُ أن يقول: وينصب.

وقوله:

«نحو: رويد وهلَّ سعداً»

أتى بمثالين من أسماء الأفعال التي تعمل النصب، تقول: رويد زيداً؛ أي: أمهله،

ولم يُصرح بالمعنى، وقد تقدمت أحكام «رويد» وأقسامها، وتقول: هلْ سعداً أي: أحضر سعداً، وينبغي أن تكون «رويد» في البيت غير منونة؛ لأنَّه أراد بها اسم الفعل، ولا تكون إلا مبنية، ولم يسمع فيها التنوين حالة كونها اسم فعل..».

- وهذا مثال ثان لاعتراض الرعيبي على الناظم، وإعطائه بدلاً عما اعترض عليه، قال الرعيبي:

« قوله:

«فارفع: عليك نفسك الفلاحا»

هذا مثال لتأكيد المضمير المرفوع المستتر في الظرف، فـ«نفسك» مرفوع، وقد نص عليه بقوله: «فارفع» وـ«الفلاح» منصوب؛ لأنَّه المغرى به، وأكَّد المرفوع بـ«النفس» ولم يؤكد ذلك بالضمير، وذلك شاذ.

إلا أنَّ المصنف سرعان ما التمس العذر لابن معط فقال: «وحسنه الفصل بالكاف».

إعادة الترتيب:

أبدى أبو جعفر -رحمه الله- في بعض الموضع من الشرح رأيه في ترتيب بعض أبيات الألفية، فرأى تقديم بعضها أو تأخيره ليتناسق الحديث، وتتألف المباحث، ومن أمثلة هذا الجانب قوله عند تفسير قول الناظم:

إلا عن اسم الله والإشارة فالحرف فيما احذر اختصاره

قال: «يعني احذر اختصار حرف النداء من اسم الله ومن اسم الإشارة... وتقدير كلامه في هذين البيتين: يجوز حذف حرف النداء من كل منادي إلا من اسم الله والإشارة، ففهم منه أنَّ ما عدا هذين النوعين يجوز حذف حرف النداء منه، لا أنه منحصر في المضاف والعلم، وكان حقه أن يستثنى مع اسم الله واسم الإشارة النكرة

المقصودة؛ لأنَّه لا يجوز حذف حرف النداء منها على الصحيح، مع أنه قد نبه على ذلك بعد فقال:

«ولاتقل: رجل تعني: يا رجل»

ولو أحسن الترتيب لكان هذا البيت يلي قوله:

إلا عن اسم الله والإشارة

وقد شمل هذا المثال أيضاً اعترافاً من الرعيري على الناظم، وهو ما تحدثنا عنه في النقطة السابقة.

- ومثال آخر في هذا الجانب هو قوله عند تفسير قول الناظم:

ولا تقل رجل تعني يا رجل

«هذا من تمام ما لا يجوز فيه حذف حرف النداء، وقد تقدم التنبيه عليه، وإن هذا البيت كان حقه أن يتقدم على البيتين اللذين قبله؛ ليتصل الكلام فيما لا يجوز فيه حذف حرف النداء». .

ثانياً: موقفه من أبي حيyan:

أبو حيyan هو أثير الدين محمد بن يوسف المتوفى سنة (٧٤٥هـ)، نحو عصره، ولغويه، ومحدثه، ومقرئه، وأديبه، قال عنه الصفدي^(١): «لم أره قط إلا يسمع أو يستغل، أو يكتب، أو ينظر في كتاب، وكان ثبتاً قيماً، عارفاً باللغة، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما، خدم هذا الفن أكثر عمره حتى صار لا يدركه أحد في أقطار الأرض فيهما غيره...».

قد كان لأبي حيyan أثر بارز في ثقافة الرعيري، ظهر ذلك واضحاً جلياً في أغلب

(١) عن «بغية الوعاء» (٢٨١/١).

مصنفاته، وإنه ليخيل لي أن الرعيني كان يحفظ مؤلفات شيخه عن ظهر قلب، فلا تراه يفارقه في مبحث من مباحثه، أو في مسألة من مسائله، فهو دائمًا بجانبه، يستأنس بأقواله، ويستشهد بنقولاته وتعليقاته، لدرجة أن الرعيني اعتمد على نقول حصل فيها سهو من شيخه، فتابعه هو عليها.

ومع شدة احترام الرعيني لشيخه أبي حيان وشيوخه عامة، فإن ذلك لم يمنع من بروز شخصيته العلمية في أثناء عرضه ومناقشاته، فقد أبدى في كثير من الموضع ما له من ملاحظات على آراء شيخه أو منهجه، وناقشه فيها، ورد عليه كثيراً منها، وحكم لخصومه في كثير من المسائل التي عارضهم أو تعقبهم فيها، وسوف نوضح ذلك بالأمثلة من كلام الرعيني في الجوانب الآتية تفصيلها إن شاء الله.

هذا وقد فصلت الحديث في هذا المبحث من خلال نقطتين:

الأولى: موقفه من أبي حيان بصورة عامة.

الثانية: موقفه من أبي حيان من خلال متابعته لابن مالك.

موقفه من أبي حيان بصورة عامة:

اتضح لي من خلال الإطلاع على كلام أبي جعفر الرعيني أنه كان مع شيخه واحداً من ثلاثة:

١ - إما أن ينقل عنه قوله أو رأياً يفيد منه في موطنها فائدة تزيد البحث عمقاً وتؤصيلاً، فينقله بنصه تارة، وقد يتصرف فيه شيئاً قليلاً، وهو في هذا الجانب يكون في غالب أمره مقرأً ومسلماً بهذه الآراء، وقد يثنى على شيخه في ذلك ويتدحه، وقد يتبنى الرعيني بعض هذه الآراء ليرد بها على بعض التحاجة دونما إشارة إلى أنها من كلام شيخه، وأمثلة هذا الجانب كثيرة مستفيضة في الكتاب.

٢ - أن ينقل عن شيخه رأياً يعقب فيه على رأي عالم من العلماء، فيذكر الرعيني رأى شيخه، ثم يعقب عليه بما يراه، دون أن يرده صراحة.

مثاله: قوله في الكلام على المصدر واسم المصدر:

وجعل [أي أبوحيان] من المصادر ألفاظاً، جعلها ابن مالك من أسماء المصادر كـ «الوضوء» وـ «الغسل»، وجعل من أسماء المصادر ألفاظاً جعلها ابن مالك مصادر كـ «عون» من أغان، وـ «عشرة» من «عاشر»، وـ «كبر» من «تكبر»، وـ «عمر» بفتح العين وسكون الميم من «عمر» بالتشديد. فهذه عند ابن مالك مصادر، وعند الشيخ أبي حيان أسماء مصادر.

قلت: وقول الشيخ أبي حيان: إن القاعدة التي ذكرها ابن مالك في اسم المصدر تؤدي إلى أن تكون أسماء المصادر أكثر من المصادر، مبني على أن ما خالف القياس أكثر مما جاء على القياس».

ثم يعقب الرعيني على رأي شيخه قائلاً: «ويحتاج هذا إلى استقراء وتتبع».

وقد ينقل عنه رأياً أو موقفاً ما، ولكنه يرده. ومن أمثلته: قوله في باب حبذا:

«واستشكل الشيخ أبوحيان دخول «لا» على «حبذا» وقال: لأنك إما أن تفرع على أن «حبذا» كله فعل، أو «حب» فعل و«ذا» اسم، وكلاهما لا تدخل عليه «لا» ...»

قلت: إن صح دخول «لا» على «حبذا» من الكلام، فلا معنى لهذا الترديد، ولا يسع إلا قبوله وتوجيهه، لا رده واستشكاله.

٣ - أن ينقل آراء شيخه واعتراضاته دون أن يعلق عليها، ولعله يرتضيها، ومن أمثلة ذلك قول الرعيني في التعليق على تعريف ابن مالك للصفة المشبهة الذي قال فيه: «هي الملاقية فعلاً لازماً، ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديرأ، قابلة للملابسة والتجريد والتعريف والتنكير بلا شرط».

قال الرعيني: «.. واحترز صاحب الحد بالملابسة والتجريد من (أب) و(أخ)؛ لأنهما وصفان لا يقبلان الملابسة والتجريد؛ لأنه إذا كان عمرو أخاً زيد، فلا يمكن أن

يتجرد عن أخيته، قال الشيخ أبو حيان: ولا ينبغي أن يحترز منهما؛ لأنهما لم يدخلان تحت جنس الحد الذي هو «الملاقية فعلاً»، ألا ترى أنهما لم يلاقيا فعلاً بمعناهما، فلم يدخلان تحت الجنس فيتحرز منهما».

ولم يعلق الرعيني على اعتراض شيخه.

موقفه من أبي حيان من خلال متابعته لابن مالك:

كان للرعيني رحمه الله موقف حميد من خلال موافقه من أبي حيان وابن مالك، فقد كان نزيهاً في أحكامه، لم يتعصب لشيخه، ولم يعارض عليه دون مسوغ أو دليل واضح البرهان، وقد عرض المصنف للمسائل التي تعقب فيها أبو حيان ابن مالك وكان له فيها أحد المواقف التالية:

- ١ - إنما أن يقف إلى جانب شيخه أبي حيان، فيؤيد موقفه، ويعضد رأيه.
- ٢ - وإنما أن يقف إلى جانب ابن مالك ضد شيخه.
- ٣ - وإنما أن يعرض الرأيين كليهما، ويبدى رأياً وسطاً بينهما، أو أنه يسكت فلا يؤيد ولا يعارض.

وسوف أمثل لكل جانب من هذه الجوانب بغية الإيضاح والتبيين، فلما قيل:

مثال الموقف الأول (وهو وقوفه إلى جانب شيخه) ما جاء في أثناء حديثه عن معمول أفعال التفضيل إذا كان منصوباً، حيث إن البصريين يجعلونه منصوباً بفعل مقدر؛ لأن أفعال التفضيل ضعيف عن العمل، فلا ينصب بنفسه، وإن جاء ما يوهم ذلك أول على إضمار فعل، ومنه قول الشاعر:

فما ظفرت نفس امرئ يبتغي المنى بآبذل من يحيى جزيل الواهب

قال الرعيني: فـ«جزيل الواهب» ليس منصوباً بـ«آبذل» بل بفعل مضمر أي: يبذل، وعلى هذا خرج ابن مالك قوله تعالى: ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فجعل «حيث» مفعولاً به نصبه فعل مقدر يدل عليه «أعلم»، التقدير: يعلم مكان جعل رسالته.

قال الشيخ أبو حيyan: ويلزم منه إخراج «حيث» عن الظرفية، وهي من الظروف التي لا تخرج عن الظرفية البتة، وخرج الآية على أنها باقية على الظرفية، وأن العامل فيها «أعلم».

فإن قيل: يلزم منه أن يكون في مكان أعلم منه في مكان آخر؟

فالجواب: أن هذا من مفهوم الظرف، وهو ضعيف، وقد قام الدليل على أن علمه تعالى غير مقيد بمكان، فلا تخرج حيث عن الظرفية لأجل هذا المفهوم الضعيف الذي قام الدليل على منعه.

فهنا أيد الرعيني شيخه أبي حيان في تحرير (حيث) من الآية الكريمة برد ما قد يثار على قول شيخه من اعتراف.

وأما الموقف الثاني (وهو وقوفه إلى جانب ابن مالك ضد شيخه) فقد كان الرعيني فيه حكماً نزيهاً، لم تأخذ العصبية لشيخه، بل وقف وقفة العالم المنصف، وقد عرض الرعيني في بعض كلامه بتحامل شيخه على ابن مالك، فقال في باب اسم الفاعل بعد أن أورد اعتراف أبي حيان على تعريف ابن مالك لاسم الفاعل: «وكثيراً يعترض عليه في مثل هذا، ولا طائل فيه؛ لأن النحوي إذا تكلم في مثل هذا، إنما غرضه البيان، فيتسامح ويأتي بما لم يصطلحوا عليه».

وأمثلة هذا الجانب كثيرة في الكتاب، ويطول بنا المقام إذا قمنا بمحصرها، لذلك سوف أكتفي منها بمثال واحد يفصح عن باقيها:

قال أبو جعفر في مسألة حذف حرف النداء من النكرة المقصودة، حيث منعها البصريون، وإذا جاء منه شيء فهو عندهم شاذ أو ضرورة:

«وأجازه ابن مالك على قلة، واستدل بما روي عن النبي ﷺ: «اشتدي أزمة

تنفرجي^(١)) التقدير: يا أزمة، ثم حذف حرف النداء، وهي نكرة مقصودة، ويقول موسى عليه السلام: «ثوبني حجر» التقدير: يا حجر، فحذف حرف النداء وهو نكرة مقصودة. قال ابن مالك: وهذا من أفصح الكلام».

أورد الرعيعي اعتراض أبي حيان على قول ابن مالك هذا فقال:

«قال الشيخ أبو حيان: صدق إذا ثبت كونه من لفظ رسول الله ﷺ».

ثم عقب الرعيعي على اعتراض شيخه ورده، وأيد ابن مالك فيما ذهب إليه فقال: «قلت: وهذا من الشيخ أبي حيان كلام فيه غلط، لا يليق بالمقام، ومستنده أن الحديث النبوى يجوز نقله بالمعنى، فلعل هذا مما نقل بالمعنى، فلا يكون لفظ الرسول، وهذه طريقة في الاستشهاد بالحديث النبوى، وهذا المستند ليس قوياً؛ لأن نقل الحديث بالمعنى لا يكون إلا للصحابى، لا لمن بعده، وهذا هو التحقيق في نقل الحديث بالمعنى، لا يجوز إلا للصحابى... وإذا كان كذلك فهو حجة؛ لأن ناقله عربي..».

ولم يكتفى الرعيعي بذلك، بل أردف ذلك بأمثلة من كلام العرب شرعاً ونثراً، تؤيد هذه المسألة التي أجازها ابن مالك.

الموقف الثالث (وهو سكوته عن كلا الرأيين، أو إعطاؤه رأياً وسطاً بينهما):

وقف أبو جعفر في بعض المسائل، فلم يؤيد أحد الطرفين (شيخه أو ابن مالك)، ومثال ذلك ما جاء في مسألة حذف الاسم المنصوب بعد نعم وبئس، واستدلل ابن مالك على جوازه، قال الرعيعي:

« واستدل ابن مالك بقوله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت» وقدر: فالسنة ونعمت السنة سنة، قال : فأضمر الفاعل على شريطة التفسير، وحذف التمييز للعلم

(١) هذا حديث موضوع رواه القضاوى والديلمى فى الفردوس، [المجلة].

به، وتعقب الشيخ أبو حيان عليه هذا التقدير فقال: إنه ليس بجيد؛ لأنه قدم فيها المخصوص على التمييز، قال: وصحة التقدير: ونعمت سنة السنة». سكت الرعيني على تعقيب شيخه، ولم يجد رأياً بتأييد أو معارضته.

ومثال ما أبدى فيه رأياً وسطاً بين الرجلين قوله في مسألة عدم الفصل بين المصدر ومعموله بأجني؛ لأنهما كالصلة والموصول، وما جاء مما يوهم ذلك أول، قال: «أما قول الشاعر:

ليت شعري إذا القيامة قامت دعى للحساب أين المصير

في بين الإمام أبوالسعادات هبة الله بن الشجيري أن «المصير» منصوب بـ «شعري»، وظاهرة الفصل بينما بـ «أين» وتأوله على أن «أين» خبر ابتداء مذوف، وهو متقدم من تأخير التقدير: ليت شعري المصير أين هو، قال ابن مالك: وأسهل من ذلك أن يكون التقدير: أين نصير المصير، فيكون (المصير) مصدرأً.

علق الشيخ أبو حيان على قول ابن مالك قائلاً: «وقول ابن مالك: (وأسهل من ذلك) دليل على تحجيزه ماقاله الشجيري، وهو لا يجوز؛ لأن (شعري) في «ليت شعري» إنما استعملته العرب متعلقاً عن جملة الاستفهام، ولم يلفظ له بنصوب، فتجويزهما أن يكون (المصير) معمولاً لـ (شعري) - فيحتاج إلى تأويله - خطأ وخروج عن لسان العرب، فيتعين على هذا أن ينصب (المصير) بفعل مذوف. انتهى وفيه بعض زيادة».

أبدى أبو جعفر الرعيني بعد تعليق شيخه رأيه فأعطى رأياً ثالثاً ليخرج من هذا الخلاف فقال:

«قلت: وأقرب من هذا كله أن يقدر فقل يعمل في «المصير» وفي «أين» التقدير: أين نجد المصير، ويكون «شعري» معلقة عن العمل» والله أعلم.

ثالثاً: موقفه من شراح الألفية:

أفاد أبو جعفر الرعيني من سبقه من شراح الألفية كابن الخباز، والشريishi، وابن القواس، والنيلي، وابن النحوية، وابن باشا، فنقل أراءهم، وذكر بعض النقول عنهم، وأقر بفضل سبقهم إلى شرح (الدرة الألفية) فقال في مقدمة الكتاب:

«ثم كنت أخير من جرى في حلبتهم على قصور باعه، وجاء بعد انقضاض سوقهم فلم يجد مشترياً لمعاده، ولكنني أردت أن أنظم في عقدهم، وأجمع ما تفرق من فوائدهم من بعدهم».

ومن الذين أكثر الرعيني من النقل عنهم ابن النحوية، والنيلي، وابن القواس، وابن الخباز، والشريishi وغيرهم، وكان لأبي جعفر الرعيني معهم وقوفات ومناقشات، ظهرت فيها شخصيته النحوية واضحة جلية، فقد انقسمت مواقفه تجاههم إلى الموافقة والتأييد، أو المعارضه والتفنيد، ولن أطيل الوقوف في هذا البحث؛ لأنه يمكن رد أغلب ما فيه إلى المباحث الأخرى في هذا الفصل، إلا أنني آثرت إفراد شراح الألفية هنا بالذكر؛ لوجود صلة وصل بينهم وبين أبي جعفر (وهي اجتماعهم في شرح الدرة الألفية)، ولأنني رأيت أبا جعفر يقف معهم وقوفات متكررة وخاصة في خاتمة كل باب، حين يفسر الفاظ الألفية، فيعرض إلى كل ما أثير من اعترافات حول نص الألفية والفاظها، ويقف معها وقوفات، من ذلك:

ما نقله من قول ابن القواس وابن النحوية في قول الناظم:

وما لنا اسم فيه لام وألف نودي بلا أي سوى الله وصف

قال الرعيني: «... وقوله: «وصف» هو فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، وهو في موضع الصفة لـ«أي»، فالضمير المرفوع فيه عائد إلى «أي»، فالتقدير: وما لنا اسم فيه لام وألف نودي بلا «أي» موصوفة سوى «الله»، ويلزم منه الفصل بقوله: «سوى الله» بين الموصوف وصفته، وحصل بسبب ذلك في البيت تعقيد لفظي. وعلى هذا خرجه ابن النحوية وابن القواس».

قال الرعيني: «والذي أراه أن يكون: «وصف»؛ فعل أمر، والواو عاطفة، فتكون مفتوحة، ونتخلص من وجوب الفصل، فيكون التقدير: وما لنا اسم فيه لام وألف نودي بلا أي سوى الله، ثم قال: وصف أيا إذا ناديتها».

رابعاً: موقفه من سائر النحوة:

كان الرعيني - كما أسلفنا سابقاً - على جانب كبير من تمجيل العلماء وحبيتهم واحترامهم، فلا ينعتهم إلا بأحسن الألفاظ وأجملها، ويحمل كثيراً من مواقفهم على أوجه مقبولة، فإن سها أحدهم في رأي من الآراء، أو رأى من أحدهم تعصباً لذهب، أو جنوحًا عن جادة الصواب، أظهر ذلك بلطيف العبارة، وبين وجه الحق والصواب فيه، إلا أن كل ذلك لم يمنعه من مناقشة تلك الآراء التي ينقلها، والتعقيب عليها، ومن خلال استنطاقي لنصوص الرعيني في الكتاب، وجدت بصماته واضحة، فلم يكن مجرد ناقل وحاك لكلام الأقدمين، بل نراه يعارض ويناقش ويصحح ويوهن، على ضوء ما تتضمنه له الرؤيا في المسألة، فنراه يقول معيقاً: وهذا اعتراف مقبول، أو هذا وهم فاحش، أو هذا باطل، أو هذا ضعيف، يستند في كل ذلك إلى الدليل والبرهان، وقد يطلق بعض الأحكام دون تعليل كأن يقول: وفيه نظر، أو: وفي هذا ما تراه، وما أشبه ذلك، وقد يرتكب الرعيني تعقيب شيخه أبي حيان فينقله في تعقيباته على بعض الآراء، وهذه نماذج لبعض مواقفه من العلماء.

مع الفراء:

وفي ردہ على رأی للفراء، يقول المصنف في نداء (أي): «الوجه الرابع: أن (ها) التنبیہ إذا وقع بعدها اسم الإشارة، فلا بد من إثبات الألف بعد الها، فإن لم يقع بعدها اسم الإشارة، فاللغة الفصيحة إثبات الألف، وقد يحذف وتضم الها فتقول: يا أيه الرجل، قال الفراء: هي لغة بنی مالک من بنی أسد، وهي شاذة لا تدخل في القرآن لشذوذها.

قلت: وعلى هذه اللغة كتبوا: «أيه الثقلان» و«أيه الساحر» بغير ألف بعد الماء، وبهذه اللغة قرأ ابن عامر في السبعة «أيه المؤمنون» و«أيه الساحر» و«أيه الثقلان» فضم الماء في الوصل، ووقف بسكون الماء وفي ذلك أوضح رد على الفراء، إذ نفى دخولها في القرآن».

مع المبرد:

من رده وتعليقه على رأي للمبرد، ما جاء في باب صيغ المبالغة، حيث ذهب المبرد إلى أن «عصادة سمح» في قول الشاعر:

أو مسحٍل شنج عصادة سمح

منصوب على التشبيه بالفعل به، فيكون من باب الصفة الشبهة باسم الفاعل، ورد ذلك بأن النصوب في باب الصفة المشبهة لا يكون أجنبياً من الموصوف، بل يكون له أو لمن هو من سببه، قال الرعيني متعجبًا من موقف المبرد هذا فقال عقب ذلك: «والعجب من المبرد كيف غاب عنه مثل هذا، وحبك الشيء يعمي ويصم».

مع الزجاجي:

وفي تنبية على وهم أبي القاسم الزجاجي يقول في باب الصفة المشبهة: «إإن كانت الصفة بلا ألف ولا مثوا: مررت برجل حسن وجهه، فحكمه ما تقدم في الصفة إذا كانت بالألف واللام، إلا أن الجر هنا أجازه سيبويه في الشعر، ومنعه المبرد مطلقاً، وأجازه الكوفيون مطلقاً...»

قلت: وما تقدم من الخلاف في هذه المسألة، يعلم وهم أبي القاسم الزجاجي في قوله في «الجمل»: إن سيبويه أجاز: حسن وجهه، ولم يتبعه أحد على ذلك، وكيف يقول هذا والkovifion وكثير من البصريين يحيزونه».

بين ابن الباذش وأبي حيان:

ويقف المصنف من شيخه أبي حيان وابن الباذش موقفاً نزيهاً، فنراه يحكم بينهما بما اتضح له من الصواب، فيقول في تابع (أي):

«الوجه الثاني: أن صفة «أي» إذا كانت بالألف واللام الجنسية فهي مرفوعة خلافاً للمازنبي، فإنه أجاز فيها النصب..».

وقال ابن الباذش: إن النصب مسموع عن العرب، قال الشيخ أبوحيان: ولا أدرى من أي موضع نقل هذا.

قلت: هذا من الشيخ أبي حيان استبعاد أن يطلع أحد على شيء لم يطلع هو عليه، وهذا ليس بعيد، فإن كلام العرب متسع، والناقل ثقة، وجواز المازني له لا ينبغي إلا عن سمع؛ لأن القياس فيه بعيد».

مع السهيلي:

ويعلق المصنف على رأي للسهيلي في العامل في الاسم المنصوب بعد أسماء الأفعال المقولة من الظروف وال مجرورات فيقول:

«وذهب السهيلي إلى أن النصب بالمعنى لا بل فقط الظرف والمجرور، واستدل على ذلك بأمر فيه غموض ودقة، ليس تحتها طائل..».

مع ابن عصفور:

وينبه على وهم لابن عصفور في قول الشاعر:

أظلمون إن مصابكم رجلاً أهدي السلام تحية ظلم

قال: «ف الرجل مفعول بـ«مصابكم» لأنـه اسم للإصابة؛ أي: إصابـتكم رجـلاً، وـ«ظلمـون» منـادي، وـ«ظلـم» خـبرـ إنـ، وـ«تحـيـة» بدـلـ منـ «السلامـ» أوـ حالـ منهـ، وجـعلـ

ابن عصفور «مصابباً» في البيت من أسماء المصادر التي هي غير قياسية، وهو وهم فاحش؛ لأنها من أسماء المصادر التي تفاصس كالمعاد والممال».

ويقوله أيضاً في قول الشاعر:

ومن يك من حل العزائم يافعاً هواه فإن الرشد منه بعيد

قال: «فـ«منحل» جار على «ينحل».

قال ابن عصفور: هذا على من يقول: إن الصفة المشبهة بمعنى الحال، أما من يقول: إنها بمعنى الماضي، فلا تكون جارية على المضارع أبداً؛ لأنها ليست بمعناه.

قلت: هذا منازعة في المحسوس، فإنه لا يمكن أن يقال: إن «منطلق اللسان» وإن كان بمعنى الماضي غير جار على «ينطلق» في اللفظ، وهل ذلك إلا كمن يدعى رفع الواقع، فكون معناها بمعنى الماضي، لا يرفع جريانها على المضارع في الحركات والسكنات..».

مع ابن مالك:

وفي تعقيبه على ابن مالك قال: «وأما ما جاء في حديث الحوض من أن ماءه أبيض من اللبن، فيخرجه ابن مالك على وجهين:

أحدهما: أن يكون من باض الشيء الشيء؛ إذا فاقه في البياض، قال: فالمعنى على هذا: أن غلبة ذلك الماء لغيره من الأشياء البيضاء، أكثر من غلبة بعضها ببعض، فـ«أبيض» بهذا أبلغ من: أشد بياضاً.

الثاني: أن يكون أبيض على بابه، إلا أن «من» [لا] تتعلق به، وإنما تتعلق بمحذوف دل عليه «أبيض»، أي: ما وء أبيض أخلص من اللبن.

قلت: والتأويل الأول بعيد عن اللفظ، لا ينبغي أن يقال به مع كثرة ما جاء من ذلك».

مع ابن الناظم:

وقال في التعليق على بدر الدين ابن الناظم في تعليقه على تعريف والده للصفة المشبهة: «وقد ناقش بدر الدين بن مالك والده جمال الدين في هذا المخـدـقـالـ: يلزم منه الدور؛ لأن صلاحية الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى، متوقف على معرفة كونها صفة، وهو متوقف على صلاحية الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ، فجاء الدور.

قلت: لو كانت هذه المناقشة صحيحة، كان حقه أن يتهمس لها خرجاً، أو يسكت عنها أدباً مع أبيه، فكيف وهي ليست بصحيحة... ».

مذهبـهـ و اختيارـهـ النـحـوـيـةـ :

يغلب على آراء الرعـيـنيـ التـزـعـةـ الـبـصـرـيـةـ، فـقـدـ كـانـ يـيلـ فيـ أحـكـامـ الـنـحـوـيـةـ إـلـىـ مـذـهـبـ أـهـلـ الـبـصـرـةـ، وـيـنـزـعـ إـلـىـ مـدـرـسـتـهـمـ، وـقـدـ كـانـتـ آراءـ عـلـمـائـهـ وـتـوـالـيـفـهـمـ منـهـلـاـ عـذـبـاـ لـهـ، يـظـهـرـ ذـلـكـ جـلـيـاـ مـنـ كـثـرـةـ أـخـذـهـ بـتـلـكـ الـأـرـاءـ، وـتـأـيـدـهـ لـإـمامـ الـنـحـاـةـ وـأـسـاطـيـنـ هـذـهـ الـمـدـرـسـةـ، وـتـرـجـيـحـهـ عـلـىـ مـذـهـبـ أـهـلـ الـكـوـفـةـ حـيـنـ عـرـضـهـ لـمـسـائـلـ الـخـلـافـ بـيـنـهـمـ، وـهـذـاـ أـمـرـ فيـ غـاـيـةـ الـوـضـوـحـ، وـأـمـيـلـتـهـ كـثـيرـةـ مـسـتـفـيـضـةـ فـيـ أـسـفـارـ هـذـاـ الشـرـحـ، وـدـلـائـلـ ذـلـكـ مـنـ الـفـاظـهـ أـيـضـاـ وـاضـحـةـ فـيـ مـثـلـ قـولـهـ: «وـهـذـاـ لـاـ يـجـيـزـهـ أـحـدـ مـنـ الـنـحـوـيـنـ الـبـصـرـيـنـ»، وـقـولـهـ: «وـهـذـاـ القـولـ هـوـ الـمـعـولـ عـلـيـهـ؛ لـأـنـ عـلـيـهـ جـادـةـ الـبـصـرـيـنـ».

أما طـرـيقـتـهـ فـيـ عـرـضـ مـسـائـلـ الـخـلـافـ، فـهـوـ فـيـ الـغالـبـ يـذـكـرـ رـأـيـ الـطـرـفـينـ فـيـ الـمـسـأـلـةـ، وـيـرـدـ عـلـىـ كـلـامـ الـكـوـفـيـنـ مـعـ تـصـرـيـحـهـ بـمـيـلـهـ إـلـىـ مـذـهـبـ الـبـصـرـيـ، كـمـثـلـ كـلـامـهـ عـلـىـ نـعـمـ وـبـئـسـ مـنـ حـيـثـ الـأـسـمـيـةـ وـالـفـعـلـيـةـ.

وـرـبـاـ لـاـ يـصـحـ بـمـوـقـعـهـ مـنـ الـمـسـأـلـةـ الـخـلـافـيـةـ، مـكـتـفـيـاـ بـالـرـدـ عـلـىـ أـدـلـةـ الـكـوـفـيـنـ وـتـفـيـدـهـاـ، مـثـالـ ذـلـكـ قـولـهـ فـيـ تـقـدـيمـ مـعـمـولـ اـسـمـ الـفـعـلـ عـلـيـهـ:

«اـخـتـلـفـواـ فـيـ تـقـدـيمـ مـعـمـولـ اـسـمـ الـفـعـلـ عـلـيـهـ؛ فـذـهـبـ الـبـصـرـيـونـ أـنـهـ لـاـ يـجـوزـ، فـلـاـ

يقال في «رويد زيداً»: زيداً رويد، ولا في «عليك زيداً»: زيداً عليك؛ لأن عملها ضعيف، فلا تتصرف تصرف أفعالها.

وذهب الكوفيون - إلا الفراء - أنه يجوز تقديم المعمول عليها قياساً على اسم الفاعل». .

وقليلًا ما يعرض لمذهب المدرستين فيكتفي ب مجرد العرض وذكر الأدلة، دون ترجيح أو اختيار لطرف، قال في مسألة كون أفعل التفضيل ببعض ما يضاف إليه:

«فالمذهب البصريين أنه يتبع أن يكون بعض ما يضاف إليه، ومذهب الكوفيين أن ذلك لا يلزم، فإذا قلت: يوسف أحسن إخوته، لم يجز عند البصريين؛ لأن يوسف ليس بعض إخوته، بدليل أن إخوة يوسف لا يدخل فيهم يوسف، وبدليل أن إضافتهم إلى ضميرة، فلو كان بعض جاز إضافتهم إلى ضميرة؛ لما يلزم منه من إضافة الشيء إلى نفسه؛ لكنه داخلاً في جملتهم، والضمير ضميرة، فيلزم أن يكون مضافاً إلى ضميرة، ويجوز على مذهب الكوفيين إذا لا يشترطون أن يكون أفعل بعض ما يضاف إليه، فلو قلت: يوسف أفضل الإخوة، جاز عند الجميع؛ خلوه من الإضافة إلى الضمير التي توجب إضافة الشيء إلى نفسه».

أما فيما يتعلق بالمسائل الخلافية الفردية بين النحاة، فقد كان أبو جعفر في غالب أمره يبين موقفه منها، فيؤيد أحد الأقوال مرجحاً له على غيره، قال في مسألة إتباع مجرور المصدر على المثل، حيث عرض لها المصنف وفصل أقوال النحاة فيها:

«إإن كان على المثل - ومحله رفع ونصب - ففي الاتباع عليه ثلاثة مذاهب:

الأول: لسيبوه ومحققي البصريين: أنه لا يجوز... .

الثاني: للكوفيين وجماعة من البصريين منهم ابن مالك: أنه يجوز... .

الثالث: لأبي عمر الجرمي: أنه يجوز الإتباع على المثل في العطف والبدل، ولا يحيزه في النعت والتأكيد... .

وقد استدل من أجاز الاتباع بالسماع.. ». .

ثم أتى المصنف ذلك برأيه ومال إلى مذهب من قال بجواز الإتباع على المثل،
وسوف نعرض لاختياراته في مبحث خاص آتٍ عما قريب إن شاء الله تعالى.

وقد يعرض الرعيني لمسائل الخلاف غير المذهبية دون ترجيح لرأي على آخر، مثاله
قوله في أسماء الأفعال، أنها موضع من الإعراب أم لا؟ قال:

«اختلفوا في هذه الأسماء، هل لها موضع من الإعراب أو لا؟ فذهب الأخفش أنه
لا موضع لها من الإعراب، وهو ظاهر كلام ابن مالك، وذهب سيبويه والمازني
والدينوري إلى أنها في موضع إعراب، والقولان عن الفارسي».

إلا أن الرعيني كان حراً في تفكيره وأرائه، يتبع فيها من ظهرت له قوة أداته،
وصواب براهينه، فلم تمنعه متابعته لإمام النحوة وغيره من أئمة أهل البصرة، من أن
يخرج عن هذا المأثور الشائع في كتابه، وعن هذا النهج الذي انتهجه لأرائه، فرأيته في
غير موضع يأخذ برأي أهل الكوفة مرجحاً إياه على المذهب الآخر، ومن المسائل
التي أيد فيها المذهب الكوفي:

١ - معمول الصفة المشبهة إذا كان نكرة أو مضافاً إلى نكرة، وكانت الصفة بألف غير
مثناة ولا مجموعـة، ولم يصرح بالرابط نحو: مررت بالرجل الحسن وجهـ، فعند
البصريين يحب النصب، ولا يجوز الجر؛ لإضافة ما فيه الألف واللام إلى ما ليس فيه
الألف واللام، ولم يحذف للإضافة شيءـ، ولا يجوز الرفع؛ خلوـه من الرابط عند
جمهـور البصريـين، وأجازـه الكوفيـون، ومالـ المصنـف إلى مذهبـهم فـقالـ: «والسماع
يشهد لهمـ».

٢ - أخذـ برأـيـ الكوفيـينـ فيـ مـسـأـلةـ اـتـابـعـ مجرـورـ المـصـدرـ عـلـىـ المـوـضـعـ،ـ وـهـيـ مـسـأـلةـ
مـعـنـهاـ سـيـبـويـهـ وـمـعـقـدـ الـبـصـرـيـينـ،ـ قـالـ الرـعـينـيـ بـعـدـ أـورـدـ عـدـداـ غـيرـ قـلـيلـ مـنـ الـأـدـلـةـ
الـمـسـمـوـعـةـ الـتـيـ تـؤـيـدـ مـذـهـبـ الـكـوـفـيـنـ قـالـ:ـ «ـقـلـتـ:ـ وـالـحـقـ أـنـ يـجـوزـ أـنـ يـتـبعـ مجرـورـ
الـمـصـدرـ عـلـىـ المـوـضـعـ؛ـ هـذـاـ السـمـاعـ الفـاشـيـ الـذـيـ لـاـ يـقـبـلـ التـأـوـيلـ إـلـاـ عـلـىـ بـعـدـ،ـ كـمـ
رـأـيـتـ فـيـ تـأـوـيلـ مـاـ تـقـدـمـ»ـ.



أما عن اختياراته :

فقد كانت لأبي جعفر شخصية واضحة، وبصمات جلية في هذا الكتاب، وقد تمثل ذلك بوضوح في مناقشته لأراء العلماء، وتعليقاته، وتخريجاته، ووقفه موقفاً، في مسائل خلافية، وقد سبق الكلام حول بعض ذلك.

ومن بصمات الرعيري التي ميزت شخصيته العلمية، في هذا الشرح اختياراته التي نص عليها في كثير من المسائل التي تعرض لها، وفي غالبيها كان يختار رأي سيبويه. وهذه نماذج منها:

* اختلاف النحويون في حذف المنصوب بعد نعم وبئس:

- ١ - فذهب سيبويه^(١) أنه لا يجوز حذفه، وإن فهم المعنى؛ لأنه جعل مفسراً للضمير الفاعل.
- ٢ - وذهب ابن عصفور^(٢) وابن مالك^(٣) إلى أنه يجوز حذفه للعلم به، استدل ابن عصفور بما ورد من كلامهم: إن فعلت كذا وكذا فبها ونعمت..
- ٣ - وذهب ابن العلوج إلى التفريق بين أن تلحق الفعل تاء التأنيث، فيجوز حذفه، وأن لا تلحقه فلا يجوز^(٤).

اختار أبو جعفر مذهب سيبويه، قال: ومذهب سيبويه هو الصحيح.

(١) انظر الكتاب (٢/١٧٦).

(٢) انظر «شرح الجمل» (١/٦٠٢)، و«المقرب» (٧٠-٧١).

(٣) انظر «شرح التسهيل» (٣/١٤).

(٤) نقله عنه أبو حيان في «التنليل والتمكيل» (٣/١٦٣) (مخطوط)، وانظر «المساعد» (٢/١٣٠).

* اختلف النحويون في الفاعل من قولنا: (نعم رجلاً زيد):

١ - فذهب سيبويه^(١) ومعظم البصريين إلى أنه ضمير مستتر في (نعم) و(رجلًا) تفسير له، التقدير: هو رجلًا زيد، قال الله تعالى: «بِئْسَ لِلظَّالَمِينَ بَدْلًا» [الكهف: ٥٠] ففي «بئس» ضمير هو الفاعل، و«بدلاً» مفسر له.

٢ - وذهب الكسائي والفراء^(٢) إلى أن الفاعل هنا لا يكون مضمراً، وإنما هو المقصود بالمدح والذم، واختلفا في المتصوب بعد (نعم)؛ فقال الكسائي: حال، وقال الفراء: تمييز ...

٣ - وذهب باقي الكوفيين إلى أنه ليس هناك فاعل لا ملفوظ ولا مقدر؛ لأن الكلام في معنى ما لا يحتاج إلى فاعل، فهو في معنى قولنا: زيد المدوح.

٤ - لابن الطراوة^(٣) أن الفاعل محذوف، والأصل: نعم الرجل رجلاً.

وقد اختار الرعيني قول سيبويه حيث قال عنه: وهذا القول هو الصحيح، ورد ما عداه بأن الفعل لابد له من فاعل، والفاعل لا يمحى؛ لأنه عمدة في الكلام، أما قول الكوفيين فقد بسط القول في رده في مكانه من الشرح.

(تابع للمصدر الذي يكون بدلاً من لفظ الفعل:

اختلفوا في الناصب للمصدر هنا فقيل: فعل من لفظه واجب الإضمار، فهو منصوب على المصدر، التقدير: اضرب ضرباً زيداً.

وقيل: انتصابه بفعل من غير لفظه واجب الإضمار على أنه مفعول به، التقدير: التزم ضرباً زيداً، ونسبة إلى سيبويه^(٤).

(١) «الكتاب» (٢/١٧٨-١٧٩).

(٢) انظر «التنديل والتكميل» (٣/١٦٣)، و«ارتشف الضرب» (٣/٢٠)، و«منهج السالك» (٢/٣٩٠).

(٣) «التنديل والتكميل» (٣/١٦٢)، وقد وافقه علي بن مسعود الفرخان في كتابه «المستوفى» (١/١١١).

(٤) نسبة إليه ابن هشام الخضراوي في «الإفصاح».

واختار أبو جعفر الأول فقال: والأول أصح.

* في الألف واللام الداخلة على المصدر:

اختلف في هذه الألف واللام، هل هي للتعريف، أو زائدة؟، وينبئ ذلك على الخلاف القائم في المصدر المنون؛ فمن قال^(١): إنه نكرة، قال: إن الألف واللام إذا دخلت عليه للتعريف، ومن قال^(٢): إنه معرفة، فالألف واللام إذا دخلت عليه زائدة، كدخوها على المعرف.

واختار الرعيني الرأي الأول، وهو كون الألف واللام للتعريف، وصححه.

أثر هذا الشرح في الحالفين:

لم يحظ شرح الرعيني بشهرة واسعة كما حظيت به تصانيف شيخه أبي حيان، علمًا بأن الرعيني كان كثير التطوف في البلدان، إلى أن استقر به المقام في مدينة حلب، فأم بها ثلاثة سنين مجددًا في الأشغال والاشتغال مع رفيقه ابن جابر الهواري، تضرب إليهما آباط النجف، كما رحل إلى المدينة النبوية، وجاور فيها مرتين، وانتفع به أنس كثير، وقرئت عليه هناك بعض الكتب، في العربية والحديث وغيرهما.

أقول: مع كل هذا، لم يحظ شرح الرعيني على ألفية ابن معط بما يليق به من شهرة وسيورة، إلا أنه ترك أثراً في الحالفين بعده، وبعد البحث والتنقيب تهديدت إلى بعض النقول عنه، وهذا بيانها:

نقل عنه ابن الحنبل رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي المتوفي سنة (٩٧١هـ) في جل مؤلفاته ومنها: «عقد الخلاص في نقد كلام الخواص»^(٣).

(١) وهو قول الجمهور.

(٢) وهو قول ابن أبي الريبع.

(٣) انظر صحفة: (٤٤) منه.

ويجدر بنا هنا أن نشير أولاً إلى أن محقق هذا الكتاب قد وهم، حين ترجم لأبي جعفر الرعيني، فقال: هو أبو جعفر أحمد بن سعد المتوفى (٧١٢هـ)، كما أني أشير إلى سوء إخراج هذا الكتاب، حيث جاء مليئاً بالأخطاء والتصحيفات، إضافة إلى أنه خال من أهم الأعمال التي تناط بالحقائق الا وهو عمل فهارس، تكشف عن فوائد الكتاب ومخباته، ومن ثم فقد لقيت عتنا في تتبع صفحاته، للوقوف على أثر أبي جعفر فيه، ومثله يقال من حيث الفهارس في كتاب «سهم الألهاز» والله المستعان.

أما عن قوله عن شرح الرعيني، فقد وقفت فيه على عدة مواضع، وهي على النحو التالي:

١ - قال ابن الحنبل^(١): «... وأما ثانياً فلقول أبي جعفر الغرناطي: إنك إذا قلت: جاء القوم ثلاثة، فهم العدد والتقطيع، ولا يفهم من ثلاثة إلا العدد، فإن أردت التقطيع كررت فقلت: جاء القوم ثلاثة ثلاثة».

٢ - وقال في أثناء حديثه عن استعمال (سداس): «ومن ذهب إليه ابن خروف، وذلك أنه ذهب إلى جواز بناء فعال ومفعول من واحد إلى عشرة، ونسبه إلى الأكثرين، وصححه أبو حيان كما ذكره الغرناطي».

وهذان النصان يقعان في السفر الثامن، وهو من الأسفار التي لم نقف عليها من شرح الرعيني.

٣ - قال: «وقيل في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقاءَ رَبِّهِ﴾ إنه يحتمل الوجهين؛ أي: يؤمل لقاء ربِّهِ، أو يخاف لقاء ربِّهِ. ذكر الغرناطي في «شرح الدرة الألفية» قال: وذكر ابن القواس إطلاقه على المعنين المتقدمين مجازاً في الخوف، حقيقة في الأمل، وفسر الأمل بطلب الحصول مع خوف الفتوات، فإذا أطلق على الخوف وحده دون طلب الحصول، كان إطلاق اللفظ على جزء من معناه، وهو من المجاز، ونفى أن

(١) «عقد الخلاص» (٢٤٤)

يكون حقيقة في المعنين دفعاً للإشتراك؛ لأن اللفظ إذا دار بين الإشتراك والمجاز^(١)، فإن المجاز أولى، قال: وهذا الذي قاله صحيح إن ساعده التقل عن أهل اللغة.
انتهى»^(٢).

وهذا النص بلفظه موجود في السفر الأول من شرح الرعيني.

٤- قال^(٣): «وذكر عبدالحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب قال: (ذاك الضبعة العرجاء) فعد ذلك عليه لحنا، كما نقل الحكاية المذكورة عنه الغرناطي...».

وهذا النص بلفظه في السفر الأول من هذا الشرح.

«سهم الألحواظ في وهم الألفاظ»:

وفي «سهم الألحواظ» نقل ابن الحبلي عن الرعيني في موطن واحد من شرح الدرة الألفية، وجاء هذا النقل من السفر السابع، وهو قوله^(٤):

«من ذلك قول بعضهم: (يا هو) فعن الشيخ أبي حيان أنه قال: وقول جهله الصوفية في نداء الله: يا هو، ليس جاريأ على كلام العرب، هذا كلامه. وحكم كلامهم في هذا المقام أن النداء يقتضي الخطاب، فلا يكون ضمير الغيبة وكذا ضمير التكلم منادي، وأما ضمير الخطاب فيه خلاف؛ وظاهر كلام ابن مالك أنه يجوز، فتقول: يا إياك، ويا أنت، قال: ويا إياك هو القياس؛ لأن المنادي منصوب، فلا يكون إلا من ضمائر النصب، وأما (يا أنت) فشاذ، هذا كلامه.

وقد استشهد على ما جوزه من «يا إياك» و«يا أنت» بشاهدين، إلا أن الشيخ أبو حيان

(١) الراجح عند أهل السنة أنه ليس هناك شيء اسمه حقيقة ومجاز، [المجلة]

(٢) «عقد الخلاص» (٢٩٤)

(٣) «عقد الخلاص» (٢٩٨، ٢٩٦)

(٤) انظر «سهم الألحواظ في وهم الألفاظ» (٣٩)

قد تأوهما بما نقله الغرناطي عنه في محله من «شرح الدرة الألفية». وقد نقل أبو جعفر في السفر السابع.

«بهر العوام فيما أصاب فيه العوام»:

نقل ابن الحبلي فيه عن الرعيني في موضع واحد وهو قوله^(١):

«ومن ذلك قوله: كنت بالبيت وبالقرية، واستعنت بك ورضيت بك، ونحو ذلك مما فتحت فيه باء الجر مع غير ياء المتكلم، ففي «شرح الدرة الألفية» لأبي جعفر الغرناطي الأندلسي أنها إن جرت ياء المتكلم فاتفاق العرب على كسرها، وإن جرت غيرها فاللغة الفصيحة كسرها؛ ليناسب لفظها عملها، سواء دخلت على الظاهر أو المضمير، قال: وحكي عن بعض العرب أنهم يفتحونها مطلقاً سواء دخلت على الظاهر أو المضمير غير ياء المتكلم».

وهذا النص في السفر الثاني من شرح الرعيني.

«ربط الشوارد في حل الشواهد»:

نقل ابن الحبلي في «ربط الشوارد» عن شرح الرعيني في ثلاثة مواضع:

١- قال في أثناء حديثه على قول الشاعر:

ولو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الأساء

قال^(٢): «وكان بضم النون، أصله: كانوا بواو الجمع، وفيه الشاهد، حيث حذفت واو الجمع واكتفي بالضمة التي تدل عليها.

فإإن قلت: هل هذا الحذف والاكتفاء، للضرورة أم لا؟ قلت: ليس لها، بل هما لغة

(١) «بهر العوام» (١٢٦).

(٢) «ربط الشوارد في حل الشواهد» (٥٠).

بعض العرب، على ما ذكره العلامة شهاب الدين أبو جعفر أحمد الرعيبي الأندلسي الغرناطي في مباحث الفعل الماضي من «شرح الدرة الألفية».

وهذا ذكره الرعيبي في السفر الأول من الكتاب.

٢- وقال^(١): «وفي «شرح الدرة الألفية» لأبي جعفر ما يقتضي أن «رب» تضرم بعد الفاء، وتكون الفاء عوضاً عنها، عاطفة تارة كما في قوله: «فمثلك» وجواباً أخرى.. » ونص الرعيبي في السفر الثاني من الشرح.

٣- وقال^(٢) في أثناء حديثه عن قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنبياء تنمي بما لاقت لبون بني زيد

ونقل أبو جعفر في باب حروف الجر من «شرح الدرة الألفية» أن ابن الصانع جعل «بما لاقت» يتعلّق بـ«تنمي» وجعل في «ألم يأتيك» ضميراً يفسّره «بما لاقت».

وكلام الرعيبي في هذا الموضع موجود في السفر الثاني من الشرح.

وبعد، فيرحم الله أبا جعفر الرعيبي، ويرحم أسلافنا من هؤلاء العلماء العاملين الذين أنفوا جل أعمارهم في خدمة هذه اللغة الكريمة، لغة القرآن الكريم، ولم تشغّلهم الدنيا وبهرجها عن ذلك، وجزاهم الله عن أهل العربية خير جزاء، ونسأله تعالى أن يسكنهم فسيح جناته، وأن يغفر لنا وهم، إنه جواد كريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(١) «ربط الشوارد» (١٣٠).

(٢) «ربط الشوارد» (١٤٥).